إشكالُ النَّسْخِ في القرآن
(دراسةٌ في ضَوْءِ نِظَامِ الخِطابِ ونِظَامِ العَالَـم)

أ.د. عبد الحميد بوكعباش
جامعة جيجل

الملخَّص:

النَّظَرِيّاتُ والشُّروحُ والقَوَاعِدُ المْنهَجيّة المعتمَدَةُ في فَهْمِ العالم والنصّ لا ننتظرُ منها، دوْماً، أَنْ تكون مُثمِرةً وهادية إلى حقيقة العالم والنصّ، إنها قد تكون، هي نفْسُها، مُضلِّلة عن هذه الحقيقة، وأَمّا استقرارُ هذه النَّظَرِيّاتِ والشُّرُوحِ والقَوَاعِدِ، وتَطَاوُلُ العَمَلِ بها لآمادٍ من السِّنين، فلا يُعفيها من الشكّ في مصداقيّتها وضرورةِ مُرَاجعتها؛ لأَنَّ ذلك بالذَّات هو ما يُشَكِّلُ باعثاً على تجديد النَّظَر في مَدَى مُطَابقتها لحقيقة الخِطابِ الإلهيّ أَو الواقع الكَوْني، الذي تدّعِي، هذه النَّظَرِيَّاتُ والشُّرُوحُ، أَنها تعكسه وتتحدَّثُ عنْهُ.

من القَوَاعد المسَلَّم بصِحّتها في أَدَبِيّاتِ التَّفْسير الإسلامي أَنّ مَعْنى الخِطابِ الإلهيّ وحُكْمَهُ، لا يمكنُ البحْثُ عنْهُ خارجَ أَقْوَال السَّلَف، ولكن مَنَاهِج التأْويل المعاصِرة توضِّحُ أَنّ الخِطابَ غيرُ مُقَيَّدٍ بأُفُقِ المخاطَبِ الأَوّل، ولا بسياقِهِ التَّاريخي.

الخِطابُ الإلهيّ، يُظْهِرُ تاريخُ تَفْسيره أَنَّهُ أَعْمَقُ من جميع التَّأْويلاتِ والشُّروح التي قُدِّمتْ له حتى الآن، بما فيها تأْويلات السَّابقين، مثلما هو الأَمْرُ تماماً مع الواقِع الكَوْني، أَنّهُ أَوسعُ وأَصْدَقُ مِنْ كُلّ النَّظَرِيَّاتِ التي سَعَتْ إلى فَهْمِهِ وتَوْضيحِهِ، من أَرِسْطو إلى اليوم.

في هذه المقَارَبَة النصّية، عَمَدْنا إلى آياتٍ ونصوصٍ من القُرْآن، طالما أُعتُبرت معانيها وأَحكامُهَا مُجْمَعاً عليها، من عهْدِ السَّلَف إلى اليوم، وهذا ما قدّم لنا مُبرّراً لمراجعتها، فاستبان لنا، لما عُدْنا إليها، في تحرُّرٍ تامٍّ من ضغْطِ الأَقوال وتوجيهات الشُّروح المعتادَة لها والحافَّة بها، في كتب التفسير والفقه، أَنَّ هَذِهِ المعاني والأَحْكَام لا توجد فيها، وإنما في الأَقوالِ والتأْوِيلاتِ الدَّائرةِ حَوْلها، مثل الآية:

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ **البَقَرة/106**. وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُواْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ **النّحْل/101**. وهما آيتان طالما عُدّتا أَساساً لفكرة

النَّسْخ، في القرآن، ومنطلقاً لتبريره والدّفاع عن أَهمّيته وحِكمته وفوائده، من عهد التابعين إلى اليوم، وفي تطبيقات فكرة النسخ، قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾.

الخِطابُ اللُّغويّ، المقدَّس والبشريّ معاً، وفي كلّ الثقافات الإِنسانية، كمْ هو بريءٌ مِنْ جميع الشُّرُوح التي تتمُّ له في التاريخ إذَنْ.

Sum up:

We don't expect from the theories, the explanations and the methodological structures, adopted in comprehending the world and the text, to be always fruitful and lead to the truth of the world and text. they could be misleading to that truth. Also, the status quo of these theories, explanations and structures ,along with their adoption long many years, won't free them from doubt in their credibility and must be revised because this, in itself, constitutes a stimulus to renovate our view in how compatible it is with the truth of God's speech and the reality of the world that these theories and explanations pretend to reflect and speak about.

One of the most credible recognized structures all sayings of the Islamic explanation (tafsir: Exegesis) is that the meaning of God's speech and rule can't

be searched for, out of the Ancestors sayings: (Essalef), but modern methodology of Interpretation shows that speech is restricted by neither the horizon of the spoken to, nor by its historical streaming.

God speech historical Interpretaion shows us that Quranic discourse is always deeper than all interpretations and the presented explanation till now, including those of the first ex-interprets: (essabikoun),exactly as it is with the reality of the Universe.it is wider and more credible than all theories that have sought to understand it and explain it,from Aristotle till today.

Most of the time,the dicourse as well as reality,are innocent from the meaning and the description that have meant to be realized and achieved for.

In this textual approach,we are based on Quranic texts and verses, their meanings and rules,long considered,agreed upon by all, from Ancestors (Essalef) era till today. this has justified our revision. when we refer to them,we are convinced,free from any pression or orientation of the habitul known sayings and interpretations,that these meanings and rules are not inside but they exist in the sayings and interpretations that surround them.

«ومعلومٌ أَنّ النّاسخ والمنسوخ، إنما هُمَا فيما بين دليلَيْنِ يَتَعَارَضَانِ، بحيثُ لا يصحّ اجتماعُهُما بحالٍ، وإلاّ لَمَا كانَ أَحدُهما ناسِخاً والآخَرُ مَنْسُوخاً». الشَّاطِبِي، (أَبو إسحاق): **الموَافَقَاتُ في أُصُولِ الشَّريعَةِ**، شرح وتعليق عبد الله درّاز، (دار المعرفة بيروت .د.ت) **4**: 121. دليلانِ يَتَعَارَضَانِ، لا يصحّ اجتماعُهُمُا بحالٍ: (ناسخٌ ومنسوخٌ)، ! هل تتّفق هذه الفكرة المسلّم بها في تراثنا التفسيري، مع الآية القرآنية: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً﴾ **النِّساء/82** ؟.

نفترض، منهجيّاً، كما نعتقد دِيناً كذلك، أَنّ الكتاب، باعتباره صادراً عن الله سبحانه، تتّسق أَجزاؤُهُ، آياتُهُ ونصوصُهُ، فيما بينها، ويؤيِّد بعضُها بعضاً، في الوقت الذي تتّسق فيه هذه الأَجزاءُ مع سُنَن الواقع الخارجي وقوانين الطبيعة، فالعالم الخارجي، في بنيته وتطوُّره، هو الموضوع الدّائم للكتاب، يتحدّثُ عنه الكتابُ ويعنيه، فينسجم معه في وصفه والدّلالة عليه. كلُّ تعارُضٍ بدا بين أَجزاء الكتاب، لا يُسوَّى بافتراض وجود ناسخٍ ومنسوخ فيه؛ لأَنه تعارُضٌ يكمن في وعينا نحن به، وفي إدراك العلاقة بين هذه الأَجزاء، هذا فيما يخصّ النصّ الإنشائي ذا المضمون التشريعي.

أَمّا النصّ الخَبَريّ التَّقْرِيريّ، فصحّةُ تأْويله، تتناسب طرداً، مع مدى انطباقه على موضوعه الخارجي، من الوقائع والسُّنَن والأَحداث في الكون، والمجتمع، والتاريخ.

يؤكّد علماءُ المناهج، أَنّ كلّ نظريّة علميّة تسعى لتفسير الواقع الاجتماعي والكَوني، عليها، لكي يمكن الوثوقُ بها، أَنْ تتّفق تقاريرها، مع المشاهدات الحسّية والوقائع العمليّة، كذلك الأَمر مع النصّ القرآني، حتى لا نتصرّف في حُكمه، ونوجّه معناه، علينا أَلاّ نسارع بتحكيم مسبقاتنا الثقافيّة وانحيازاتنا المذهبيّة في مضمونه، قبل الإنصات إليه جيّداً، وتركه يوحي بدلالاته في حرّية، متّسقاً في إيحائه مع نفسه ومع العالم الخارجي. الكتابُ والواقعُ، هما المصدر الدّائم للحقيقة، لا تأْويلاتهما البشريّة المؤقّتة.

البَسْط:

لكي نضمَنَ السّير المتواصِل للاقتراب من حقيقة النَّص عبرَ العصور، علينا، في كلّ حقبة، أَنْ نتأَمّل ونعيد النَّظَر فيه، أَحياناً، بعيداً عن عالم الفَهْم السابق وتوجيهاته ونتائجِهِ، أَنْ ننطلق منه، لا من الشُّرُوح الحافّةِ به.

معرفةُ الإنسان بالعالم والنصّ والتاريخ والمجتمع: (الآفاق)، ذات طبيعة «شارِحة»، فالتّفسير والشَّرْحُ هما جوْهر العَمَليّة التَّعليميّة، ومضمون كلّ أَنماط المعرفة المتداوَلَة، من الأُسطورة إلى الفيزياء، فأَنْ نَعرِفَ شيئًا ما، يعني أَنْ نَشْرَحَهُ ونُفَسِّرَهُ، فالإنسان ذو نشاط عقلي شارِح، يشرح أَقوالَه ذاتها، يشرح قوْلَ الله، رغم بساطته ووضوحه، ويشرح أَحداثَ الطبيعة والمجتمع، من هنا كان موضوعا الشَّرْحِ والتَّأْويل، هما الحقْلَ الدّائم للتفكير والبحث، الخِطاب: (الإنساني أَوِ الإلهيّ)، والوجود: (الكَوْني والاجتماعي).

الخِطابُ والوجودُ، هما إذَنْ، أَصْلُ الفكر التَّأْويلي الشَّارح والإدراك المعرفي للإنسان، فإذْ يدور الفكر حولهما ويتّخذهما موضوعاً دائماً له، فإنّه بالتَّالي، يتَصَحَّحُ بهما، ويُقاس، صحّةً وفساداً، إليهما.

التَّفْسير، إذَنْ، يمثِّل نَتَاجَ التَّفْكير الدائم، لاستكناه الخطاب والوجود، إنّه يُعَدّ فرعاً لهما، أَمّا هما فأَصْلٌ يُرجَعُ إليه دوماً.

الخِطابُ الإلهيّ، و**الواقعُ** الكَوْني، هما المكْمَن المفتَرَض، للحقيقة والحقّ، أَمّا نتاج الفكر الإنساني الشّارح، الدائر حولهما فمجرّدُ قراءاتٍ تاريخيّة تحمل طابَع الفترة التي تمّت فيها.

أَكبرُ فترات الجدب الثَّقَافي والتأَزُّم الفكري في التَّاريخ، تميّزتْ بتحوُّلِ نسَقٍ من أَنساق التفكير حول النصّ أَوِ العالم: (التَّفْسير المأْثور في الإسلام)، و(فيزْيَاء أَرسطو)، و(شروح الكتاب المقدّس) في الغرب، إِلى موضوعٍ للشَّرح والتَّفْسير، ورفْضِ اعتبار هذا النّسق قراءةً زمنيّة تعكس الظروفَ التي أَنتجتها، الجمودُ والتقَهْقُر، هو تحويل نَسَقٍ فكريّ لعصرٍ ما، حقْلاً للتَّنْقيب عن الحقيقة، بدَلاً من: **النصّ**، و**الواقعِ** الخارجي؛ لذا، من أَجل أَنْ نضمَن التقدُّمَ الدّائم نحو الحقيقة، ينبغي أَلاّ نشتغل على الفرع: (التَّفْسيرات والشُّرُوح والنَّظَرِيّات) وننسى الأَصْل: (النصّ والعالم.)؛ لأَنّ كلّ قراءة لمعنى النصّ، أَو صياغة نظريّةٍ حول الواقع الفيزيائي أَو الاجتماعي، تبقى، ومهما كانت مجمَعاً على صحّتها: تاريخيّةً مؤقَّتة، فالمفسَّر المشروح، يتحدّى دوماً، التَّفْسيراتِ والشروح المقدَّمة له ويتجاوزها باستمرار.

في هذه الجولة، من تفسير آياتٍ قرآنية، ذات موضوع مشترك: **الوَصِيّة**، نجد تطبيقاً لهذه الأَفكار النَّظَرِيَّة. عندما لا نعود، المرَّة تلْوَ الأُخرى، إِلى النصّ أَو الواقع، لاختبار صحّة أَفكارنا وتفسيراتنا، فإِنّنا نعود إِلى أَفكارنا السابقة، وهنا نجد أَنفسنا نبحث عن الحقيقة والحُكْم خارجَ النصّ والواقع.

في كلّ مرّة ننطلق، في فهْمنا وتأْويلنا للنصّ، من داخل التَّفْسير القائم، لننتهى فيه، من غير مراجعة أَو إِعادة نَظَرٍ وتمحيص، فذاك يعنى أَنَّنَا نشتغل خارجَ النصّ. إِنّ الوفاء للقُدَامى باصطناع المنهج الأَثَري، يجعل اجتهاد المحدَثين– إِنْ كان هناك اجتهاد– مسجوناً داخلَ إِطار الاجتهاد السابق، وفى حدود عالم الأَوَّلين ورُؤاهم، وهذا ما يجعل فهْمَ الرَّعيل الأَوَّل من المفسِّرين، هو الذى يكرِّر نفسه عبْرَ العصور، بواسطة الكُتَّاب الناقلين، الذين يسمون المفسِّرين بالمأْثور، فالتمسُّك الدَّائم بالتَّفْسير السابق، إِنما يعني إِهمالَ النصّ وعدمَ الالتفات إِليه، وهنا مكمن الزّيغ الكبير غير المشعور به غالباً. الفرض الأَساسي، الذي يضعه كلُّ شارح متأَوِّل للخطاب القرآني، أَنه خطاب منسجم مع نفسه، جزئياتِهِ مع كلّياته، والعكس، كما هو منسجم مع حقائق الواقع الاجتماعي والتاريخي والكوني، وبهذا

الانسجام يُستدلّ على أَهمّ دلائل إلهيّته: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾ **النّساء/82**.

لا موضوعَ أَكثر اضطراباً في الثقافة الإسلامية، من فكرة النَّسْخ في القرآن، سواء في فهم أَساسها القرآني، وهو آيتا البَقَرة/106، والنّحْل/101، أَمْ في آيات التطبيق العمَلَي الأُخرى: الرّجم، الرّضَعَات المحرِّمة، الوصيّة في الإرث، عدّة المتوفّى عنها زوجها، تحويل القِبلة... إلخ.

الأَسَاسُ النَّظَريّ لفكرة النَّسْخ:

نكتفي في هذا المقال، بالتعرّض للأَساس المدَّعى لفكرة النَّسْخ في القرآن، وهو آيتا البَقَرة/106، والنّحل/101. الأُولى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. والثّانية: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُواْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾، ثمّ نختار، بعدها موضوعاً تطبيقيّاً واحداً، من تطبيقاتها، وهو آية الوصيّة بالإرث، في البَقَرة/180، وآية الميراث، في النِّسَاء/11.

كثيرٌ من الأَلفاظ القرآنية، يختلف مفهومه ومعناه، وفق السّياق الذي يَرِد فيه، في القرآن، ومن أَكثر هذه الأَلفاظ تعدُّداً للمعنى وفق السياق، لفظ: **الآية**، الذي جاء ذكره في القرآن بما يفوق 380 مرّة، بمعانٍ مختلفة في سياقات الورود، ربما تبلغ: أَربعة معانٍ،

1– المعنى الأَكثر وروداً، الذي يحتلّ المرتبة الأُولى، هو: **العَلَامة**، الدّليل، البرهان[1].

2– المعنى الذي يتلوه في كثافة الورود، لِلَفْظ الآية، هو: **الجُمْلة** القرآنية التامّة[2].

---

[1] – كقوله تعالى ﴿يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ النَّحل/11.وكذلك الآيات: 68/67/65 من السُّورة ذاتها. وأَشهر معنى لها، ورد في قوله تعالى ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ فصّلت/52. وغيرها كثير جدّاً.

[2] – كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ آل عمران/7. وكذلك الآية/58 و/101 من السُّورة ذاتها، وقوله ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ النُّور/1.وغيرها كثير.

3- أَمّا المعنى، الذي يأْتي في الدرجة الثالثة، في الورود، فهو: **المُعْجِزَة** الكَوْنية، الخارقة[3].

4- المعنى الأَخير، الأَقلّ وروداً، للفظ الآية، هو: **العِبْرة** والعِظَة[4]. أَما لفظ الآية بمعنى: الحُكم الشّرعي، الذي يمكنه أَنْ يَنسَخَ أَوْ يُنسَخَ، فلا يبدو مذكوراً على صفحات المصحف الشريف.

ولو أَننا عمدنا إلى آية البقرة/106، وفسّرنا لفظ الآية فيها بالمعجزة الكونية، التي أَيّد اللهُ بها نبوّاتِ الرُّسُل السابقين، وسياقُ الخطاب، هو حسد أَهل الكتاب للمُؤْمنين، الذين اختصّهم اللهُ برحمة الرسالة الخاتمة وفضلها، وهو فضل العالميّة، والاستمرار في الزمن، مع قوّة الإقناع، لاتّسق المعنى تماماً مع واقع الحال والتاريخ، ومع الحديث الصحيح، الذي يشترك، في الموضوع، مع الآية، وهو اشتراك موضوعيّ، لم يتبيَّنْه السابقون؛ لأَن همّهم الشاغل، كان تصيُّد الأَحكام التشريعيّة، في نصوص، لا تشرّع أَحكاماً ولكن تتحدّث عن سُنَن، هذا الحديث الداعم لآية البقرة/106، والموضِّح لها، هو: «حدّثنا سعيد المقبري، عن أَبيه، عن أَبي هريرة، قال: قال رسولُ اللهِ (ص): «مَا مِنَ الأَنبياء نَبِيٌّ، إِلاّ أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عليه البَشَر، وإِنما كان الذي أُوتِيتُهُ وَحْياً أَوْحَاهُ اللهُ إِليَّ، فأَرجو أَنْ أَكونَ أَكثرهم تابعاً يومَ القيامة.»[5] يعني أَنّ معجزة محمّد (ص)، أَوْ آيته، مختلفة عن آيات الأَنبياء السابقين

---

[3] - كقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ﴾ الإسراء/59. وقوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللّهَ قَادِرٌ عَلَى أَن يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ الأَنعام/37. وغيرها.

[4] - كقوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ وقوله: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الفُرقان/37. وقوله: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ القَمَر/15.وغيرها.

[5] - صَحِيحُ البُخَارِيّ، كتاب: فضائل القرآن، باب: كيف نَزَلَ الوحْيُ، وأَوّل ما نَزَلَ. الحديث رقم: 4696. وهناك حديث آخر، داعم لهذا الحيث، ومتّفِق في موضوعه، مع آية البقرة/106، عن عتبة بن غزوان، أَن رسول الله (ص) قال: (لم تَكُنْ نُبُوّةٌ قطُّ إلاّ تَنَاسَخَتْ)، صحيح مسلم، كتاب: الزهد والرقائق، حديث رقم: 2967. وقد ذكره القرطبيّ في تفسير آية البقرة هذه، لكنّه عدل عن معناه، إلى فكرة النّسخ.

وناسخة لها، وهذا سبب كثرة أَتباعه المؤْمنين به، الذين صدَّقوه ولم يروهُ، «لأَن معجزات الأَنبياء انقرضت بانقراض أَعصارهم، فلم يشاهدها إلاّ مَنْ حضرها، ومعجزة القرآن مستمرّة إِلى يوم القيامة.»[6] كما بيّن السيوطي مصيباً في شرح الحديث، ولكنّه في تفسيره لم يشرح الآية بهذا الحديث، ولم يلاقِ بينهما[7]، بل قدّم روايتَيْنِ، الأُولى عن بن عباس، والثانية عن ابن مسعود، وهما من أَساتيذ التفسير الصحابيّ على الإِطلاق، تظهر الروايتان انتشار فكرة النَّسْخ بين الصحابة، والأَخذ بها على نطاق واسع، كحقيقة مسلَّمة، في العهد الصحابي المبكّر، والعصور التي تَلَتْهُ، والرِّوايتان تناقض إِحداها واقعَ حال الرسول(ص) مع الوحي، وتعارض الأُخرى ظاهرَ نصّ الآية، وهما إِنْ صحّتا، أَمكن عدُّهما مطعناً جادّاً في عصمة النبيّ (ص)، وقداسة الوحي. إليك الرِّوايتَيْنِ: أَخرج ابن أَبي حاتم، والحاكم في «الكُنى»، وابن عديّ، وابن عساكر، عن ابن عباس، قال« كان ممّا ينزلُ على النبيّ (ص) الوحيُ باللّيل وينساه بالنّهار»، فأَنزل اللّهُ: ﴿ما ننْسَخْ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾!، هل هذا هو حال الرسول مع الوحي؟. ثم أَردف روايةً ثانية، تُرينا الفَهْمَ الإِسلامي العام، لهذه الآية، باعتبارها أَساساً لا يُناقَش، لفكرة النَّسْخ، في القرآن، منذ ابن عباس، إِلى متولّي الشَّعراوي، في أَيامنا المعاصرة. «أَخرج آدم بن أَبي إِياس، وأَبو داود في «ناسخه»، وابن جرير، وابن أَبي حاتم، والبيهقي في «الأَسماء والصّفات»، عن مجاهد، عن أَصحاب ابن مسعود، في قوله: ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ﴾ قال: نُثْبِتْ خطَّهَا ونبدِّلْ حُكمَها» إِثباتُ خطّ النصّ وإِبطال حُكمِه، أَيْ تفريغه من مضمونه، ؟!أَيُّ حِكمةٍ ونفْعٍ وراءَ هذا العمل؟.

نعود الآن إِلى الأَساس الثاني، الذي استُمدّت منه فكرة النّسخ، وهو آية النّحل/101. وقمنا بفهم الآية على أَنّها: الجملة القرآنية التّامة، فإِنّ المعنى العامّ سيكون متّسقاً مع الخطاب القرآني العام، ومع واقع تاريخ السِّيرة، أَمّا الفهم أَو التفسير المتوارَث لها، والأَحاديث وأَسباب النُّزول المذكورة دعماً لهذا الفهم، فمعارِضة لمنطق الخطاب القرآني

---

[6] – جلال الدّين السّيوطي: الإِتقان في علوم القرآن، النوع الرابع والستون: في إِعجاز القرآن.

[7] – السّيوطي: الدُّرّ المَنْثُور في التّفْسِير بالمأْثور (تحقيق عبد المحسن التركي، ط1، القاهرة، 2003) سورة البقرة، الآية: 106.

العامّ، وواقع التاريخ. لقد كان الرسول (ص) يُسمع قريشاً والحجيج، بين العام والآخر، آيات وسُوَراً مختلفة، يغاير ويبدّل ما يُلقيه على مسامع الناس، وهذا ما حملهم على اتّهامه بتأْليف الأَساطير والقصص، التي كانت تستهويهم، في واقع الأَمر، وتأْسر أَلبابهم، أَما تشريع الأَحكام، فلم يحدث بمكّة إِطلاقاً–والنّحل مكّية– فضلاً عنْ نسخ تشريعات بأُخرى فيها، إِلى الحدّ الذي أَثار سخريّة قريش، وفقَ أَسباب النزول الغريبة، التي تذكرُ في تفسير الآية، قال القرطبي في تفسير الآية: «وهذه آية عظمى في الأَحكام، وسببها أَنّ اليهود لما حسدوا المسلمين في التوجُّه إِلى الكعبة، وطعنوا في الإِسلام بذلك، وقالوا: إِنّ محمّداً يأْمر أَصحابه بشيءٍ ثمّ ينهاهم عنه، فأَنزل اللهُ: ﴿وإِذا بدّلنا آيةً مكانَ آيةٍ﴾»[8].

كلُّ ذلك لم يكن، فالآية ليست في الأَحكام، كما أَنّ سبب نزولها الذي ذكره، ذو إِحالة تاريخية واضحة، لأَن اليهود لما قالوا ﴿مَا وَلاّهُمْ عن قِبْلَتِهِمْ التي كانوا عَلَيْهَا﴾ البَقَرة/142، كما ذكر عنهم القرآن، في سورة البقرة المدنيّة، كان ذلك في المدينة لا في مكّة، والتوجّه إِلى بيت المقدس، من المسلمين في الصلاة، لم يكن بأَمرٍ من القرآن ولا من الرسول، حتى يكون منسوخاً بالتوجّه إِلى الكعبة، بل كان عملاً (بشَرْعِ مَنْ قَبْلَنَا)، في انتظار البيان الخاصّ بأُمّة الإِسلام، ومعلومٌ أَنّه لا نسْخَ إِلاّ بعد خِطابٍ سابق، بالأَمر أَو النّهي، في الموضوع نفسه[9].

---

[8] – القُرْطُبي: الجامِعُ لأَحكامِ القرآن، تحقيق عبد الله التركي، (مؤَسسة الرسالة، القاهرة، 2006) النّحل/101.

[9] – جاء تعريفُهُ، عند عُلَمَاءِ أُصول الفقه: «والمختار أَنّه رفعُ الحكم الشّرعي بخطابٍ. والمراد بالحكم، ما يحصل على المكلَّف، بعد أَنْ لم يكن». بدر الدّين الزّرْكشي: البَحْرُ المحِيط، في أُصولِ الفِقْهِ، تحرير عمر سليمان الأَشقر، (وزارة الأَوقاف/الكويت. ط1، 1988) 4: 64.

وقال ابن حزم (علي بن أَحمد): «حدُّ النّسْخ أَنّه، بَيَانُ انتهاءِ زمانِ الأَمْرِ الأَوّل، إِنّه رفعٌ لأَمرٍ متقدِّم». الإِحكامُ في أُصُولِ الأَحكام، تحقيق أَحمد محمّد شاكر. (منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.دت).4: 59، 64. وهو عند الرّازي (فخر الدّين): «الخطابُ الدّالّ على ارتفاع الحكم الثابت، بالخطاب المتقدِّم، على وجهٍ لولاهُ لكان ثابتاً، مع تراخيه عنه». المحْصُول، في علم أُصول الفقه، دراسة وتحقيق، جابر فيّاض العلواني، (مؤسسة الرسالة، بيروت، دت) 3: 282. إِنّه كما ترى، لا نسْخَ، حتى يسبق خطابٌ–

كلّ فكرة، أَو مفهومٍ أَوْ تصوُّر، حتى يكون قرآنيّاً، عليه أَنْ ينسجم أَوّلاً، ولا يعارض ثانياً، دلالةً ظاهرة، من دلالات أَلفاظ القرآن ونصوصه، كفكرة تسخير كلّ ما في الكون للإنسان على كوكب الأَرض، مثلاً: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ **الجاثية/13**، وفكرة: الزّوجية الشاملة لكلّ أَجزاء الكون: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ **الذَّاريات/49**، وفكرة وجود كائنات عاقلة، غير الإنسان، في الكون: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاء قَدِيرٌ﴾ **الشُّورى/29**، فآيةُ الشُّورى هذه، وإِنْ كانت لا تنطوي على دلالة واضحة تماماً، على فكرة وجود حضارات عاقلة، في أَرجاء من مجرّتنا، إلاّ أَنها لا تعارضها، إِذَنْ، ينبغي الاهتداء بها، في بحوث الفيزياء الفَلَكِيّة، ولا يجوز استبعادها.

غير مطلوبٍ انسجامُ أَفكارنا وتصوُّراتنا مع الخطاب القرآني؛ لأَنّ إِدراك مثل هذا الانسجام من عدمه، أَمرٌ في غاية الصعوبة، قد لا يتحقّق إلاّ بعد بحوث ميدانية، وتأَمُّلات نظريّة معمَّقة، ومرور زمن طويل من التطوُّر العلمي، ولكن المطلوب هو عدم **معارضة** أَفكارنا وتصوُّراتنا **لدلالات** النصوص؛ لأَنّ المعارضة حظر وتحريم، والمحظورات القرآنية بيِّنةٌ بذاتها، بسبب وضوح الدّلالة عليها بواسطة النصوص القرآنية، وأَيضاً، بسبب ندرتها، أَو قلّتها، إِذِ الأَصل في الأَشياء والمواقف والتصوُّرات الحلُّ والبراءة، حتى يقوم الدليل اللُّغويّ الواضح على حظرها، أَيْ معارضتها لظاهر الخطاب القرآني، أَوْ: عدم قرآنيّتها، وإِذا اتّضح أَنْ لا أَساسَ قرآنياً، لفكرةٍ، أَوْ مذهب، أَوْ تصوُّر، فإِنّ التطبيقات العمليّة لها، التي يسعى أَصحابها إِلى تأْييدها بآياتٍ ونصوص من القرآن، ستكون أَوغل في البعد عن الصَّواب، ثمّ تأْتي التأْويلات التي يجهد أَصحابُها أَنفسَهم، في فَرْضها على آيات الخطاب، كي تشهد بقرآنية فكرتهم، تأْتي في غاية التمحُّل والابتسار.

بالأَمر أَوِ النّهي– ثمّ يتلوهُ خطابٌ آخر، رافعٌ لحكم الأَوّل، في الموضوع نفسه، وهذا لا ينطبق على أَيٍّ من أَشكال النّسْخ المدَّعَاة.

فضّلنا في هذا المقام، اختيار تطبيق واحد، من تطبيقات فكرة النَّسْخ، التي طالما عُدّت عند المفسّرين وعلماء القرآن وأُصول الفقه، فكرةً قرآنيّة، وهو تطبيق نسْخِ آية الوصيّة، بآية الميراث، هل يجوز للمورّث أَنْ يوصي في ماله، كما نصّت آية البقرة/181، وكما نصّ حديث آخر، مرويٌّ في صحيح البخاريّ، ومسلم، والتّرمذي، والنّسائي وابن ماجة، والموطَّأ: « ما حقُّ امرئٍ مسلمٍ، له شيءٌ يوصي فيه، يبيت ليلتَيْنِ، إلاّ وَوَصِيّتُهُ مكتوبةٌ عِنْدَهُ.»[10].

تطبيقُ فكرة النَّسْخ، على آيات الوصيّة والميراث:

آيةُ البَقَرَة: (**180**) آية الوصيّة، وآيةُ النِّسَاء: (**11**) آية الميراث، الأُولى توجب على صاحب المال الذي يحسُّ بدنوِّ أَجَلِهِ، أَنْ يوصي في ماله، بطريقةٍ، لتوزيعه على والدَيْهِ وأَقْرِبَائه، يراها هو ملائمةً وعادِلة، إذا غادر الحياة، وآية النِّساء (**11**) تُشّرع لطريقةِ توزيع هذا المال إذا لم تكن هناك وصيّة، بمعنى أَنّ الوصيّة تنسخ التوزيعَ المذكور بالتفصيل في آية النِّسَاء، وهذه نتيجةٌ في الفَهْم والتَّفسير مناقضةٌ للفهْمِ التُّراثي الشَّائع منذ المئة الأُولى إلى اليوم، والذي يذهب، وبشكل بدهي، إلى أَنَّ آية النِّسَاء (**11**) المفصّلة لتوزيع التَّرِكَة، ناسخةٌ لآيةِ البَقَرَة (**180**) الآمِرَةِ بالوصيّة قبلَ المَمَات. كيفَ عُدّت آيةُ البَقَرَة منسوخةً، نسخَتْها آيتا النِّسَاء (**11**) و(**12**)؟، كيْفَ شاعَ قديماً، بين الصَّحابة والتَّابعين أَنّ الوصيّة

---

[10] – بهذا اللّفظ ورد في البُخَاريّ، ومُسْلِم، والمؤَطَّأ، وقد ذكره البخاريّ في سياق شرح آية البقرة/181. باعتباره بياناً لها، وهو في كلّ هذه المصادر مرويٌّ بطريق السّلسلة الذّهبية المشهورة: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أُنْظُر: صَحِيح البُخَاريّ، كتاب الوصايا، باب الوصايا، وقول النّبيّ: (ص): (وَصِيّة الرَّجُل مَكْتوبةٌ عنْدَهُ)، وقول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾.الحديث رقم: 2587. وصَحِيح مُسْلِم، الوصيّة، الحديث: 1627. ومُوَطَّأ مالك، باب الأَقضية، حديث رقم: 1492. أَمّا حديث: لاوصيّةَ لوارث، فواهي الإسناد، مرويٌّ في مراسيل أَبي داود، يقول محمّد رشيد رضا فيه: « لانزاعَ في ضَعْفِهِ.»، وكلّ طُرُقِهِ مجرَّحة، إلاّ رواية عمرو بن خارجة، صحّحها التّرمذيّ، وهو من المتساهلين في التّصحيح، وقد علمتَ أَنّ البخاريّ ومسلم، لم يرضياها.محمّد رشيد رضا: تفسير المنار، آية البَقَرَة/181. 2: 138.وهكذا يؤخَّر حديثُ الوصيّة الصحيح، ويقدَّم، بدَلَهُ، حديثٌ ضعيف ليفيد النّسخ.

للوالدَيْنِ والأَقْرِبينَ منسوخةٌ بآية الميراث في صدر سورة النِّسَاء ؟، وهل تضمَّنت الآيتانِ حُكْمَيْنِ مختلفَيْنِ في موضوعٍ واحد هو: الوَصِيَّة، حتى نبادرَ بالقول أَوْ نجيز الاعتقادَ أَنّ إحداهما: (آية البقرة) منسوخةٌ بآية النِّساء؟ لو نقبل بهذا الفرض، الذي كان وما يزال حقيقةً لا تقبل النِّقاش قديماً وحديثاً، لكان في القرآن اختلافٌ كبيرٌ، واللهُ سبحانه يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا.﴾ **النِّسَاء/82**، إذا كان الأَمْرُ بالوصيّة والتّأْكيد عليها ثمّ النَّهْيُ عنها بعد ذلك، لا يعدُّ اختلافاً، فما هو الاختلافُ إِذَنْ؟، والقُرْآن يخاطبنا أَنَّ خُلُوَّهُ من الاختلاف برهانٌ على مصدره الإلهيّ، والنسْخُ أَمْرٌ ونَهْيٌ، يتعلَّق بموضوع واحدٍ داخلَ النصَّ القُرْآني، بحيث يتعذَّر الامتثال لأَحدهما دون إبطال الآخر والتخلِّي عنه، لأَنّه منسوخ. والحقُّ أَنّ آيات الميراث في النِّسَاء لا تعارِض آياتِ الوصيّة في البَقَرة، حتى يُلجأَ إلى اِدِّعاء النّسْخ بينها، للخروج من التناقُض بين **الأَمْر** بالوصِيّة في آية البقرة، و**تَرْكِ** الوصيّة في آية النِّسَاء؛ وذلك لأَنّ الموضوع فيهما ليس واحدًا، جاء في البَقَرَة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ (180)﴾، ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيم (181)﴾، ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفاً أَوْ إِثْماً فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (182)﴾، إِنَّ تأَمُّل الصياغة الإلهيّة للنصّ يحكم باستحالة نقْضِها بتشريعٍ ناسخٍ يُؤْتى به فيما بعد، فما **كَتَبَهُ** اللهُ علينا، أَنّ أَحداً منّا، إِنْ تَرَكَ مالاً كثيراً يُختلف عادةً في توزيعه، عليه تَرْكُ وصيّةٍ تحدِّدُ طريقةَ توزيعه على الوَرَثَة من الوالدَيْنِ والأَقربينَ، حسب الاستحقاق الذي يراه صاحبُ المال، لقد أَبقى النصُّ الإلهيُّ على الحقّ المقدَّس، الذي يملكه صاحبُ المال في التصرُّف في ماله حيّاً وميّتاً، لم يقيِّد سلطةَ صاحب المال في التصرُّف في ماله بعد الموت، (الوَصِيّة) إلاّ بقوله: «بالمَعْرُوفِ»، لا شيءَ يحول دون تطبيق وصيّة الهالك، والوفاء التامّ لها، إذا التزمت هي بالمعروف في بنودها. وكلمة المعروفُ، يُراد بها ما يراه الرأْيُ العامُّ المسلِم خيراً وصواباً، من المواقف والآراء والتصرُّفات، هذه الوصِيّة يقرِّر القرآنُ أَنّها حقٌّ على المتَّقِين الذين يتركون الدُّنيا وهم مطمئنون أَنّ أَبناءهم، من بعدهم، لن يختلفوا في توزيع الميراث اختلافاً قد يبلغ حدَّ التقاتُل.

إنّ الحياة العَمَليّة مليئةٌ بالشواهد على الخلافات الحادّة بين الوَرَثَة في توزيع التَّرِكة، بغير الاستعانة بالوصيّة، إذا فُقِدتْ؛ لأنّ الخلاف لا يتعلّق بالحِصص والمقادير التي يتولّى عِلْمُ الفرائض تحديدَها، ولكن يتعلّق في الغالب، بعقارات بعينها، توجد في أَحياء مختلفة من المدينة أَوْ توجد في مُدُن متعدّدة، ولا يسهُل توزيعها، بعدْلٍ، وبطريقة تحسم الخلاف، إلاّ الوصيةُ. ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (181)﴾.

ضميرُ الغائب، الواقع مفعولاً به، في «بَدَّلَهُ»، عائد على: الإيصاء، مصدر: أَوْصَى. يذكر النصُّ أَنّ مَنْ يغيِّر الوصِيّة، سواء كانت مسموعة أَوْ مكتوبة، فإثمه عليه، والله سميع بما قال الموصِي وعليم بما كَتَبَ وبمن بدَّلَ وغيّر.

إلاّ أَنّ القرآن يقرّر أَنّ التبديل الذي أُدخِل على الوصيّة « مسموعةً كانت أَوْ مكتوبةً»، من قِبَل الناقل أَو الشاهد، إذا كان بغرض الإصلاح بين الوَرَثَة وتحقيق العدل، بسبب ما اعتبره ميلاً واضحاً من الموصِي إلى أَحد الوَرَثَة، أَوْ قصَدَ إلى الإضرار بأَحدهم بشكل غير مبرَّر، لأَنّه لا يحبّه أَوْ يبغضه مثلاً، فإنّه لا يترتب على مثل هذا التغيير في الوصية، إثمٌ، فاللهُ يغفر لهذا الشخص قصدَه إلى تحقيق شيءٍ من التَّوَازُن والعدْل في تقسيم التَّرِكة، هل بعدَ هذا التفصيل في التَّوضيح والتَّأْكيد والضَّبْط والشَّرْط، يقال إنّ الوصيّة للوارث **منسوخةٌ؟!**: كُتِبَ عليكم.. إذَا حَضَرَ.. إنْ تَرَكَ خَيْراً، الوصيّةَ للوالدَيْنِ والأَقربِينَ، بالمعروف حقّاً، فمَنْ بدَّلَه بعد ما سمعه، فإنّما إثمُهُ على الذين يبدِّلونه، فمَنْ خاف من مُوصٍ جَنَفاً أَوْ إثماً، فأَصْلَحَ بينهم فلا إثمَ عليه ...إلخ. إنّ النصّ المكوَّن من الآيات الثَّلاث، ذولُغَةٍ تشريعيّة بحتة، رُوعيَ فيه الأُسلوبُ القانوني الشَّرْطي، في استخدام مفردات اللُّغة وطريقة بنائها، يجنح إلى هذا الأُسلوب، لكي تسع لُغَةُ النصّ كافّةَ الأَحداث البشريّة الممكنةَ الوقوع. يلاحظ القارئ الأَدوات الشَّرْطيّة وأَجوبتها: إذَا ... إنْ ... فَمَنْ ... فإنَّمَا، فَمَنْ .. أَوْ ...فَ ... فَلا، هذا مع استخدام التّحديد بواسطة الجار والمجرور: بالمعروف، وبالمصدر المنصوب: (حَقّاً)، بل من فَرَادة هذا الأُسلوب بناء شرْطٍ على شرْطٍ آخرَ سابقٍ: (إذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ المَوْتُ، إنْ تَرَكَ خَيْراً). وكلّ هذا مبدوءٌ بعبارة: **كُتِبَ** عليكم، المفيدة للتّشْريع المؤبَّد الثَّابت. بعد هذه الصياغة التّأْكيديّة والتّفْريعات الشَّرْطيّة

ذات الغَرَض الاستيعابي، للُغة النصّ، كيْفَ يقع متقَبَّلاً في العقل الإسلامي أَنّهُ منسوخُ الحُكْمِ؟. إنّ الله سبحانه لا يكتب علينا شيئاً، ويُعلِن في القرآن أَنّهُ «كَتَبَهُ»، وبعد ذلك يَنْسَخُهُ، هذا تناقضٌ وعَبَثٌ واختلافٌ، يتنزَّهُ عنه الذِّكْرُ الحكيم، فالمكتوب مفروضٌ مؤبَّدٌ. وهذا سواءٌ وردت اللّفظة بصيغةِ البناءِ للمعلوم أَوْ للمجهول، من مثل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ **البَقَرة/178**، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾ **البَقَرة/183**، فالوصيَّةُ جاءت كما نرى، في سياق متلاحق من المكتوبات، قبلها وبعدها، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاه فَأَنَّهُ يُضلّهُ ويَهْدِيهِ إِلى عَذَابِ السَّعِيرِ.﴾ **الحجّ/4**، وإنْ كان المكتوب هنا، في سورة الحجّ، يتحقَّق في شكلِ **سُنَّةٍ** اجتماعيّة، وليس **حُكْماً** امتثالياً. ومن المواضع التي جاء لفظ « كَتَبَ » بصيغة المعلوم: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الظَّالِمُونَ (45)﴾ **المائدة/45**، و: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ **المائدة/32**، إنّ لفْظ «**كَتَبَ**»، إذَا ورد في القرآن متعدِّياً بِـ «عَلَى»، فهو يفيد: إثبات التَّعْليمات الواجب اتِّباعها، وإذا جاء متعدِّياً بالحرف «لـ» فهو يفيد إثبات العطاء والمنحة من الله: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ **البَقَرة/187**، و: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ **التَّوْبة/120**، أَمّا إذا ورد لفْظُ «**كَتَبَ**» متعدّياً بنفسه لا بأَيّ حرفٍ من حروف الجرّ، فهو يعني: **سُنَّةً** إلهيّةً ثابتة في الكَوْن والمجتمع والتّاريخ: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (21)﴾ **المجادلة/21**، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ (105)﴾. **الأَنبياء/105**، إنّ كلّ ما «**كَتَبَهُ**» اللهُ

«**عَلَى**»، فهو قوانينُ وتعليماتٌ ساريةٌ، **يمتَثِلُ** لها العقلاءُ؛ لأَنها موجَّهة إليهم، وقد تُقرِّرُ الذَّاتُ الإلهيّةُ نفسُها الالتزامَ بمكتوباتها: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ، لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ **الأَنعام/12**، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ **الأَنعام/54**. أَمّا ما

«**كَتَبَهُ**» اللهُ، بدون التّعْدِية بحروف الجرّ، (**لَ**، أَوْ **عَلَى**)، فهو: المصائرُ والنِّهاياتُ والنتائجُ، التي تُفضِي إليها، وبشكلٍ حتْمي، أَحْدَاثُ الكَوْن والمجتمع والتّاريخ، فَمَا «كَتَبَ » اللهُ، هو تشريعاتٌ وسُنَنٌ كَوْنيّة، ليست موجَّهة إلى الوعي الإنساني بغرض التطبيق والامتثال، إذْ أَنّه نفسَه خاضعٌ لها، لكنّه مأْمورٌ بتأَمُّلها واستغلالها، كلُّ هذا يفيد أَنّ ما: **كَتَبَ** اللهُ علينا، وما: كَتَبَ لنا، وما: كَتَبَهُ، من تشريعات وقوانين تضبط سيرَ المجتمع والكَوْن، لن يكون مُغيَّراً البتَّةَ، فضْلا عن أَنْ يُنسخ، إذْ من العبث نسْخُ «المكْتُوب»؛ وذلك لأَنّ «المكْتُوب»، أَوْ ما قد «كَتَبَ» اللهُ حُدُوثَهُ في الكَوْن، أَوْ كَتَبَهُ على الإنسان، في شكل تعاليم تنظِّم حياتَه في المجتمع والأُسرة، أَي السُّنَن والتَّشريعات، وكلاهما ديني، هما معاً «**كَلِمَةٌ**»، إذْ ماذا يُكْتَبُ سوى الكَلِمَات ؟!، رموزٍ منقوشةٍ تعبِّر عن معنى وتشير إلى مفهوم، فالكَلِمَةُ أَو الكَلِمَاتُ، بالمفرد أَو الجمع، هي «الكِتَاب»، والكِتَاب هو نفْسُهُ المكْتُوبُ، أَيْ ما سبق تسْطيره عن كيفيّات وأَحوال المادّة والتّاريخ، عبر أَشكال تطوُّرِهما في الزَّمَان، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ **الكَهْف/27**، ونفْيُ التَّبْديل عن كَلِمَاتِ الكتاب، لا يتناول فقط الجانبَ الشكلي أَو اللّفظي للعبارات، كما فُهمت به عند القدماء، فيما يُعرَف بنفْي التّحريف عن القرآن، ولكن يتناول كذلك، وبوجهٍ أَخصّ وأَهّم، الجانبَ المعنويَّ، أَيْ مضمون الكَلِمَات كذلك، إذْ نستطيع أَنْ نغيّر من أَلفاظِ تعبيرٍ ما، أَوْ جملةٍ ما، دون المساس بفكرتها العامّة، أَوْ تغيير مضمونها، وما نزال إلى اليوم نطلق اِسم الكتاب المقدّس على التّوراة في ترجماتها المختلفة، فتغيُّر المضمون، مضمونِ الكلمات والجُمَل، من الإباحة إلى المنْع، ومن المنْع إلى الإباحة، ولو من عند منزِّل الكتاب، هو تبديلٌ لكَلِمَاتِهِ؛ لأَنّ الكَلِمَة إنما هي كذلك، بمضمونها، ومعناها، لا بحروفها وشكلها المادّي الذي تَبرُزُ به على الورقة، أَوْ بصوتها الذي تُسمَع به، ليس هناك كَلِمَةٌ إذا لم يكن هناك معنى، إنّه مجرَّد صوت مادّي، أَوْ نقْش بارز فقط، عندئذٍ. إنّ التّبديل المنْفِي عن كَلِمَات الله، التي تكوّن الكتابَ وتشكّله، لا يقصد به « التّحْريف والتّغيُّر والإزالة »، كما يشيع عند المفسّرين وعلماء القرآن[11]، تحريفاً للأَحرُف

[11] – أُنظُر معنى آية الحجر/9.: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ عند ممثّليّ التأْويل السُّني:

والأَلفاظ، المكوَّن منها القرآن، بالحذف أَوِ الزيادة، أَو التّقديم والتأْخير، ولكن يقصد به التبديل في المعاني والمفاهيم والدَّلالات، المستفادة من ظواهر النصوص التي تنسجم فيما بينها داخل مجمَل الكتاب، ولا تتناسخ أَوْ تتعارض، لا مع المفاهيم الأُخرى لأَجزاء النصّ القرآني، ولا مع سُنَن الواقع الاجتماعي والكَوْني خارج النصّ. نحن نعلم أَنّ النّسْخ هو توارُد نصَّيْنِ، يحمل أَحدهما أَمرًا والآخرُ نَهْياً، في موضوع واحدٍ، فتنشأُ استحالةٌ في الامتثال لهما معاً، ولا تُرفع هذه الاستحالة إلاّ بمعرفة تاريخ النُّزُول لكليهما، عندها، يُحكَم بالإبطال والنسْخ على المتقدّم في النزول، ويُبْقَى على المتأَخّر، لأَنّه يعدّ ناسخاً للأَوَّل، ثابتَ الحكم صحيحَ المعنى. لم يعلم السابقون بأَنّ تبديل حُكْمٍ قُرآنيٍّ ما (الوصيّة للوارث مَثَلاً)، من الوجوب إلى الحظر، أَوِ العكس، إنما هو تبديلٌ لكلماتِ الله، بل اختلافٌ وتناقُض في معاني الكتاب، اعتقد السَّلَفُ أَنّ نسْخ نصّ الوصية، وإبطال حُكمه لا يمسّ أَلفاظه: (الآياتُ الثّلاثُ من سُورة البَقَرة)، ولا حروفه، أَي أَنّ سلامةَ النصّ المنسوخ، السلامةَ من التّبديل في الحروف والأَلفاظ، أَمرٌ مسلَّمٌ به في التفكير السَّلَفي، فالنصّ قد يوجد سليماً من أَيّ تحريف، بالحذْف أَو الزيّادة أَو التغيير في ترتيب أَلفاظه، لكنه مع ذلك، مبطَل الحُكم أَوْ ملغَى الدَّلالة، بسبب ورود نصٍّ آخَرَ لاحقٍ عليه، في تاريخ النزول، أَيْ لا ضيْرَ من إبطال نصٍّ بنصّ، فهناك عشرات الآيات ملغاة المضمون أَوْ معدَّلة الحُكم، بآياتٍ أُخرى حلّت مكانها، ولا خوف، حتى هنا، من القول بتبديل الأَحكام والتّشريعات في الكتاب، طالما أَنّ الآيات الملغاة أَحكامها، ما تزال مثبَّتة في المصحف وسليمة من أَي تحريف مادّي يمسّ تأْليفَها اللُّغوي الذي أُنزلت عليه، هذا هو النَّسْخُ في تعريفه التطبيقي، وفي تصوُّرهم السائد لمفهومه، لم ينتبه السابقون إلى أَنّ جهودهم التي بذلوها في رفع ما رأَوه تعارُضاً بين نصَّيْنِ من القرآن اتّحدا في الموضوع: (الوصيّة)، واختلفا في الحكم: : (الوجوب والحظر) مثلاً، حقّقت نتائج عكسية، فهم حين رفعوا التعارُضَ بين نصَّيْنِ مختلفين، عن طريق التَّضحية

الطَّبَري، (محمّدبن جرير): جَامِعُ البَيَانِ عَنْ تأْوِيلِ آيِ القُرْآن، (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1980). وابن كَثِير: تَفْسِير القُرْآن العَظِيم، (دار الثقافة، الجزائر1990). ومحمّد الطاهر بن عاشور: التّحْرير والتّنْوِير، (الدار التونسية للنشر1984) وغيرهم.: «اللهُ الحافظ له من التغيير والتبديل.».

بأَحدهما كحلٍّ سهْل، وهو القول بأَنّه منسوخٌ أَوْ مُلغَى الحُكم، قاموا، في الواقع، بنفْيِ التعارُض بين نصَّيْن، لكنهم أَكّدوا وجودَه – التَّعَارُض- في القرآن، والله يقول: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا.﴾ **النِّسَاء/82،** والاختلاف لا يكون إلاّ في الأَحكام والمعاني، ولا ينفع الادِّعاءُ أَنّ هذا الحكم المعارِضَ للآخر منسوخٌ، فالمشكلة تبقى قائمة وهي: أَنّ في القرآن اختلافاً، فمن الخطإِ الكبير الاعتقاد أَنّه بافتراض النّسخ لبعض الآيات وإِبطال حُكْمها، يمكن تسوية الخلاف البادي بين الآيات ذات الأَحكام **المتَبَايِنَةِ في الموضوع الواحد،** إِنّ سبب الفشل في تسوية التعارُض بين الأَحكام في القرآن، باصطناع الحلّ السَّريع والسهْل: «النَّسْخ»، هو أَنّه لا يوجد في القرآن نصّانِ موضوعهما واحد وحُكمهما مختلف، فالتعارُض غير موجود وإِنما هو نابع من أَذهان الشرّاح والمفسِّرين، ولا يوجد في نصوص الكتاب وأَحكامه.

إِنَّ ما افترضه اللهُ على الإِنسان من أَحكام، هو تماماً، كما سنّه في الطبيعة والتّاريخ من نواميس، وذلك كلُّه يعني: **كَلِمَاتِ** الله، النافذة في العالم، فقط مع الفارق أَنّ الإِنسان ذا الإِرادة، المكلَّف بالخضوع لهذه الأَحكام والتعاليم، حرٌّ مختارٌ في طاعتها أَوْ انتهاكها، لذا كان مُعرَّضاً للسّعادة الدائمة أَو الشّقاء الأَبَدِي، لأَنّه اختار: الأَمَانة، وحمَلَها، دون سائر الكائنات التي أَشفقتْ منها، وآثرت طاعةَ نواميس الله بشكل فِطري، أَيْ بدون حُريّة، لذا فهي غير مسؤُولة. ينبغي علينا أَنْ نعي، تبعاً لذلك، أَنّه بالصورة التي تمّتْ بها كَلِمَاتُ الله، ساريةً في الكَوْن والتّاريخ والمجتمعات، فكانت المقدِّمات نفسها تؤَدّي إِلى النتائج نفسها، في دوراتٍ أَبَدِية مكرَّرة، صانعةً ما نراه من تطوُّراتٍ في التاريخ وأَحداث الطبيعة، بهذه الصورة ذاتها، التي تمّت بها كلماتُ الله سبحانه، غير مبدَّلة ولا محوَّلة، في هذا العالم، تمّت أَحكامه على الإِنسان كذلك، فالأَحْكَامُ إِذا أُثبتت في الكتاب، فهي كالسُّنَن التاريخية والكَوْنية، حين جرى طبعها، ولأَوّل مرّة على صفحة الكَوْن، في مرحلة نشأَته الأُولى، وسرَتْ بعد ذلك، متحكِّمةً في كلّ أَحداثه وأَنواع حركته، من الذَّرّة إِلى المجرّة. إِنّ السُّنة، كما تبدو لنا في السياقات القرآنية، تعني: ما لا يتغيّر داخلَ التغيُّرات، وبما أَنّ التغيّر نفسه، سُنّة عامّة تَسْري على كلّ شيء، فالمؤَكَّد في العِلم الحديث أَنّه لا يوجد شيء يستمرُّ ثابتاً

دون تغيير، إلى الأَبَد، إنْ في شكله المادّي المحسوس الذي يوجد عليه في الخارج، أَوْ في مفهومه المجرّد الذي يتجلّى به في الوعي الإنساني: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ.﴾ **القَصَص/88**، والهلاك، هو الفناء الذي تسبقه سلسلة متتابعة الحلقات من التغيُّرات، لكن الملاحَظ في الظواهر الاجتماعية والتاريخية أَو الكَونية، أَنّ مجموعة من التغيُّرات، ذات الأَسباب المحدّدة والعوامل المتداخلة، تنتهي دائماً إلى نتائج عامّة تتشابه مع النتائج العامّة لمجموعة أُخرى من التغيُّرات والعوامل، تنشأُ من جديد، ولكن في دورة أُخرى مجدَّدة وشبه مكرَّرة، في مرحلة مغايرة من مراحل التاريخ، أَوْ في مكان مختلف من أَنحاء الكون، هذه النتائج العامّة التي يعاد الوصول إليها في كلّ مرّة، عبر فترات مختلفة من تطوُّر الحضارة وتغيُّرات المجتمع، أَوْ في أَماكن متباينة من الكَوْن وأَنحاء الطبيعة، وتكرِّر نفسها على مراحل زمنية تطول أَوْ تقصُر، هي: **السُّنَنُ** الإلهيّة، أَوْ **كَلِمَاتُ** الله، أَيْ: ما لا يتغيَّرُ داخلَ التغيُّرات: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ **الأَحْزَاب/62**، وهي نتائج حتْميّةُ الوقوع، في وقتها المحدَّد، لا مردّ لها، سواءٌ على المستوى الكَوْني، أَو الاجتماعي، أَو الحضاريّ العام، والوعْيُ البشري لا يمكنه تفاديها أَو الفَكَاك منها، وكذا التخطيط البشري أَو التفكير الاستراتيجي، مهما كان دقيقاً ومحكَماً، لا يستطيع إيقاف هذه السُّنَن أَوْ منْعَ سَرَيَانها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ.﴾ **يُونُس/96**، واللهُ سبحانه، بارئُها ذاتُهُ، قد التزم بها، بعد أَنْ وضعها لتسيير أَحداث الكَوْن والتاريخ، ولم ينتهكْها: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ **طه/129**، والكَلِمَةُ هي: حقيقةٌ من حقائق الكَوْن والتاريخ، معبَّراً عنها في رموزٍ لغوية قابلة للقراءة التأْويلية، أَو الكشْف العلمي، إنّها السُّنّة الإلهيّة في طوْرها اللُّغوي المكتوب، الذي سُجّلت به، قبل تحقُّقها الميداني في الواقع الكَوْني، والتّاريخي، لذا كان من طبيعة الكلمة أَنْ ترِد في « كِتَابٍ »، حتى تكون قابلةً للتأْويل أَوّلاً، وقادرةً على أَنْ تقودنا، إذا نحن أَحسنا التأْويلَ والفهم، إلى الكشْف العلمي، أَو التنبُّؤ المستقبلي بما سيحدث ثانياً. إنّ «كَلِمَة » الله، موزَّعة بين **الكَوْن والكِتَاب**، فهي في الكَوْن وقائعُ وتغيُّراتٌ ومقاديرُ وكيفيّاتٌ، تتفاعل فيما بينها وتؤَدّي إلى نتائج محدّدة، بينما هي في **الكِتَاب** جُمَلٌ لغوية تدلّ عليها، أَيْ على هذه

النتائج، التي تعني: السُّنَن، وهذا ما يعني بالتَّبَع أَنّ ما في الكون من قوانين وأَحداث، هو ترجمةٌ وشرْحٌ لما في الكتاب من نصوصٍ وجُمَل، ومن هنا يمكن أَنْ نستهدي بنصوص الكتاب وجُمَله لأَخْذ فكرة عامّة حول التاريخ والمصير والإنسان والعالم، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ، مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ **الأَنْعَام/38**، والكِتَابُ هو القُرْآنُ، لا كتابُ القَدَر، ولا اللّوح المحفوظ، كما يحلو للمفسِّرين ترديده، ولا كتاب الطبيعة. والآية تؤكِّد التقابُل المعنوي بين النصّ/ والواقع، أَوْ بين الكِتَاب/ والكَوْن، فكلّ ما «وَقَعَ» أَوْ «يَقَعُ» مسجَّلٌ ومَكْتُوبٌ، أَيْ في: «الكِتَاب»، كما أَنّ ما في «الكِتَاب» سوف يقع لا محالة في الخارج، مرّةً أَوْ مرّاتٍ مكرَّرةً، عبرَ الزّمن والتّاريخ. لم يشرح المفسِّرون القدماء سبب الانتقال المفاجئ في الآية، من سياق الحديث عن تشابُه التنظيم الاجتماعي لكلّ الأَنواع الحيّة على الكوكب الأَرضي بما فيها الإنسان، إلى الحديث عن احتواء الكتاب لكلّ شيءٍ، فالحقيقة عن تشابُهِ التنظيم الاجتماعي لكلّ الكائنات الحية، قرَّرتها الآيةُ على سبيل المثال لا الحصر، فليس المهمّ ما ذُكر، ولكن المهمّ هو أَنّ الكتاب ينطوي على ما لا يمكن عدُّه من أَمثال الحقيقة المذكورة. هذا معنى الآية بإجمال. قال ابنُ كثير، ممثِّلُ الفهْمِ السَّلَفي للنصوص، في تعليق غير صحيح، على قوله تعالى: ﴿ما فَرَّطْنَا في الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ.﴾: «أَي الجميع عِلْمُهُمْ عِنْدَ اللهِ.» – ضمير الجمع في « علمهم » عائدٌ على ما ذُكِر سابقاً من دوابّ الأَرض–، مع أَنّ الفرق واضحٌ وكبيرٌ، بين وجود الشيء « في الكتاب »، ووجودِهِ في «عِلْمِ اللهِ ».

إنّ فهْم ابن كثير والسَّابقين عموماً، بعيدٌ عن الصّواب، وعن المعنى المتبادِر من ظاهر النصّ، فالآيةُ تتحدّث عن شمول **الكِتَاب** لأَشياء العالم، لا عن شمول **عِلْمِ** الله لهذه الأَشياء، وهذا يدلّ على أَنّ كلّ ما هو في «الكِتَاب» من الأَحكام الشَّرْعية، والسُّنَن الكَوْنيّة والحقائق والمعلومات والمعاني، يمكن معرفته واستخراجه بواسطة التفهُّم والتأْويل، كلّ دلالة أَوْ معنى أَوْ تأْويل، يُكشف في وقته الملائم من تطوُّر الحضارة والعلم. إنّ ما في « الكِتَاب »، من المعاني والدَّلالات، موجود في نصّ لغويّ بين أَيدينا، قد يتجلَّى واضحاً لأَفهام السَّلَف، وقد يستمرّ خفيّاً على الفَهْم والإدراك آلافَ السنين، أَمّا الموجود في علم

الله، مما هو وراء ما في الكتاب، فإنّه خارج حدود الإدراك الإنساني وطاقته، كلّ ما يهمُّنا، في جميع أَطوار تقدُّمنا الحضاري والعلمي، ومشاعرنا الإيمانية واجتهاداتنا الدّينية، هو ما في «الكتاب»، أَمَّا خارجَ ذلك فلم نكلَّف بفهْمِهِ ولا معرفته. إنّه، وبالقدر نفسه، الذي لا يعدّ مقبولاً في منطق العلم الحديث تصوّرُ وجود موضوعات «للعِلْم»، أَوْ «علميّة» خارجَ الكَوْن المادِّي، كذلك بالقدر نفسه: لا وجودَ لأَيّ موضوع للاجتهاد الدّيني خارجَ الكتاب، فالكِتَابُ/ والكَوْن، هما «الموضوع الأَبَدِي» لأَيِّ اجتهادٍ عقلي، دينياً كان أَوْ عقدياً أَوْ علمياً وغيرها. إنّ عدم «تفريط» أَيّ شيء في الكتاب، كما نصّتِ الآيةُ* يقتضي، منطقياً، أَنّ علم الله المطلق غير مضطرّ إلى تبديل أَحكام وتشريعات سبق إثباتها في الكتاب، بسبب تغيُّرٍ ما، في ظروف المجتمع الإنساني على أَيام النزول، كيف نفتخر، نحن المسلمين المعاصرين بأَنّ كلّ القوانين العامّة التي تحكم حركة الكون والمجتمع والتاريخ، والمكتشَفة حتى الآن، لا يمكنها تفنيد شيءٍ من تقريرات القرآن عنها، بسبب أَنّها **كَلِمَاتُ** الله وسُنَنُهُ، التي لا تبديلَ فيها، تسيغ عقولنا، في يسرٍ ودون تساؤُل، أَنْ يُلجئ تطوُّرُ المجتمع المسلم، في المدينة مدّةَ عشر سنوات فقط، يُلجئُ النصَّ الإلهيَّ المكتوبَ، إلى إبطال حُكْمِهِ (منسوخ)، بحُكْمِ نصٍّ آخر (ناسخ). إنّ مضامين الكتاب الخَبَرية: (تقريراته عن العالم والتاريخ)، بما أَنّها سُنَنُ الله وكلماته لا تبديل فيها، تتّفق مع حقائق الكون الخارجية، لا تناقضَ، إذَنْ، بين «المكتوب- والواقع»، كذلك مضامينه الإنشائية: (الأَحْكَام والتَّشْريعات)، لا تناقضَ بينها، كلّ المكتوب منها ينسجم مع بعضه البعض دون الحاجة إلى اللُّجوء إلى «النَّسْخ»، فالكتاب الذي تتّفق معانيه مع سُنَن الواقع الخارجي، كيف تختلف أَحكامه مع بعضها البعض؟**، مع أَنّ التقريرات الخَبَرِيّة، والأَحكام الإنشائيّة إذا

---

* - و"الشَّيْءُ " هنا، غير مقصودٍ به الأَحكامُ الشَّرعية، كما ظنّ القدماءُ في السابق، ولكن "الشَّيْء" هو كلّ حقائق العالم وأَحداثه

** - فيُرفعُ الاختلافُ بنسْخِ المتقدِّم في النُّزُول من الآيات، وإبقاءِ المتأَخّر منها سارياً قابلاً للتّطبيق على أَنّه محكَمٌ لا منسوخ.

دخلت حيّز الكتاب، تتحوَّل الأُولى إلى **سُنّةٍ** كَوْنيّة، والثانية إلى **فَرْضٍ** ديني، وكلاهما واجب الاتّباع، إنْ فِطْرةً، أَو التزاماً حرّاً.

ولهذا قال تعالى، مبيّناً الاتّصال المحكم، أَوْ شبه الاندماج بين نظام المعايير الدّينية في القرآن: (الأَحكام الشرعيّة والأَخلاق)، وبين النظام الكَوْني: (سُنَن الواقع الخارجي وأَحداثه): ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً، فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ **الرُّوم/30**، فإقامة الدّين، هي تطبيقٌ لأَحكامه، هذه الأَحكام تنسجم في تأْديتها، مع الوضع الطبيعي لأَشياء العالم المادّي وحركاتها، فالطواف بالكعبة، مثلاً، حركةٌ تنسجم تماماً مع حركة دَوَرَان المجرّة حول نفسها، ودَوَرَان الكواكب حول شموسها، وحركة الإلكترونات حول نوَاة الذرّة، لذا يمكن اعتبار التركيب الإنشائي للنصّ، في قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بالبَيْتِ العَتِيقِ﴾ **الحجّ/29**، مشابهاً تماماً، ومنسجماً، شكلاً ومضموناً، مع التركيب الخَبَري لنصِّ قوله تعالى: ﴿وكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ **يس/40**، فشعائر الدِّين الحنيف، بأَوامره ونواهيه، نجدها في أَشكالها العَمَليّة، تتّفق مع الوضع الطبيعي للأَشياء والحركة، والوضع **الطَّبيعي** هو **الفِطْرَةُ**، وبهذا المعنى ينسجم الدّين مع أَنْظِمة العالم الكوني، في وقوعها المكرَّر الدّائري، أَي السُّنَن، فالفروض القُرآنية تابعة للسُّنَن الإلهيّة في الكَوْن ومتعلّقة بها، فالصَّلاة، التي هي عماد الدّين، مرتبطٌ أَداؤُها بأَوضاعٍ فَلَكيّة يوميّة وسنويّة، من الفجْر والزَّوَال والأَصيل، والعتَمَة، وغياب الشَّفَق: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ **النّساء/103**، وكذا الصوم والأَعياد وغيرها، لقد احتار السابقون حين وجدوا أَنفسهم مع الآية أَمام: أَمْرٍ، متبوعٍ بخبر مؤَسَّسٍ عليه: « أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ، **فِطْرَةَ** اللهِ ... لا تَبْدِيلَ لخَلْقِ الله.» الأَمر بالالتزام بالدّين، الموصوف بالفِطرة، المأْمور باتِّباعها هي أَيضاً، (النَّصْبُ فيها على تقديرِ فِعْلٍ: اِلزَمُوا). ثمّ بعد ذلك: « لا تبْدِيلَ لخلْقِ الله.»، هل الدِّين هو خَلْقُ الله، ؟ من السَّهْل أَنْ يقولوا: الخبر بمعنى الأَمر: لا تَبْدِيلَ = لا تُبَدِّلُوا[12]، ولكن ماذا يستطيع الإنسان تبديلَهُ؟، وورد عن ابن عباس

[12] – أُنظُر تفسير ابن كثير، وكذلك الزَّمَخْشَريّ، الكَشّاف عن حَقَائقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيل، (دار الكتاب العربي، بيروت1987) سُورة الرُّوم، الآية/30.

وكثير من التّابعين: «لا تَبْديلَ لخَلْقِ اللهِ، أَيْ لدِينِ اللهِ.» نعم ذا أَقربُ إلى الصّواب ولكن يبقى مجمَلاً غامضاً، بأَيّ شكل يكون الدّينُ، خَلْقَ الله غيرَ القابل للتَّبْديل، فالدّين معايير وتعليمات: (أَوامِرُ ونَوَاهٍ)، وخَلْقُ الله الذي لا يُبدَّل أَشياء مادّية محسوسة، مع أَنظمة تحكم علاقاتها. قال تعالى، بعد أَنْ عدّد ظواهر السماء والأَرض وما بثّ فيهما من دابّة: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ **لُقْمَان/11**، فتعاليم الدّين الإنشائية: (الأَحْكَام)، شَرَعَها اللهُ مراعياً فيها: الاتِّفاق مع الوضع الطبيعي للأَشياء في الكَوْن والحياة، وهو الوضع الأَكثر ملاءمةً للإنسان من أَيّ ابتكار بديل. ولفظةُ: «حَنِيفاً»، التي جاءت حالاً من الدّين، تعني: «أَصْلِيّاً، فِطْرِيّاً.» أَي التعاليم الإلهيّة خاليةً من الإضافات الثّقافية والاجتماعية التي تعلق بها بمرور الوقت، تلك الإضافات: (البِدَع)، التي تُبعدها عن أَصلها الذي نزلت عليه متَّفِقةً مع قوانين الطبيعة. وغالباً ما تقع المجتمعات والأَفراد في أَزمة بسبب الحياد عن الدّين الحنيف، وهم لا يعلمون أَنهم بذلك يفسدون الوضع الطبيعي والصحيح للأَشياء. فالدِّين حين يُنتهك، تقوم سُنَن الطبيعة بالانتقام نيابةً عنه فتقع أَزمة المجتمع أَوْ عذابه؛ لأَنّهما: الدِّين والخَلْق (الكَوْن الخارجي) متكاملان في الوظائف والدَّلالات والمعاني، هما جهاز واحد وكأَنهما حقيقة واحدة، من هنا كان كلُّ شيء فيهما: الدِّين، أَي الكِتَاب، والكَوْن، على أَحسن ما يرام، وفي غير ما حاجة إلى إلغاء أَوْ تبديل، نعَمْ قد تتغيَّر مضامينُ الكِتاب والكَوْن، لكن ذلك بسبب تطوّر الوعي التاريخي بهما، والتغيُّر يختلف عن التناقُض، لأَنه يعني الكشف والتجدُّد في المعاني والدَّلالات، أَمّا التناقُض في الكتاب، فهو أَنْ يتحوَّل المأْمور به إلى منهيٍّ عنه، أَو العكس، أَو مُلْغَى تماماً، مثلاً، أَو يقرِّر شيئاً تكذِّبه وقائعُ الوجود الحسّي، أَوْ يعاكس قوانينَ المادّة وسُنَن التَّاريخ والطبيعة.

المَكْتُوبُ في القرآنِ، والحَتْمِيّةُ الكَوْنيّةُ:

أَحداثُ التاريخ والكَون، ومقاديرها وآجال وقوعها وانتهائها، كلُّ ذلك في الكتاب، لكن أَيّ كتابٍ، كتابِ القَدَر، أَمِ اللّوح المحفوظ أَمْ هو القرآن، أَمْ أَنّ الكتاب هو: عِلْم اللهِ

السابق بالأَشياء[13]؟. جميعُ ذلك يتردَّد في تفسير التُّراث، دون أَيّ تحديد، حتى وكأَنّ هذه البدائل المفهوميّة مرادفٌ جميعاً، يبدو من تأَمُّل معنى: الكتاب، في السياقات المختلفة التي يرِد فيها، أَنّه نفسَهُ القرآن، وأَنّ القرآن هو الكتاب (المكتوب).

قال تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ **الحجر/1**، وقال في مستهلّ سُورة أُخرى: ﴿طَس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ **النَّمْل/1**، لا اختلافَ بين الأُولى والثانية إلاّ في التَّرتيب المعكوس، مما يوحي بأَنهما شيءٌ واحدٌ. وقال تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ **فُصّلت/3**، فـ « قُرْآنَاً » جاء تمييزاً منصوباً، لتفصيل آيات الكتاب، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ، فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ **الواقعة/78**، أَيْ كلامٌ سخيٌّ بالمعاني في كتاب مَصُونٍ عن التناقض والابتذال، إذا كان القرآن في كتابٍ، فإِنّ ذلك يعني أَنّ كلام الله ليس مسموعاً فقط، ولكنه مع ذلك مدوَّنٌ «**مَكْتُوبٌ**». والقرآن يتحدّث عن نفسه بأَنّه: «كِتَابٌ» حتى قبل أَنْ يتحوَّل في التاريخ الأَرضي إلى كتاب، فهو «كِتَابٌ » ولم تنزل إلاّ سُوَرُهُ الأُولى، ولم يجمعه كُتَّابُهُ بين دفَّتَيْنِ بعْدُ، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَاً، قَيِّمًا﴾ **الكَهْف/1**، والكهْفُ سورة مكّية مبكِّرة النُّزُول، مما يبيِّن بأَنّ نصوص القرآن، سبق اكتمالها مكتوبةً بين دفَّتَيْنِ، قبل أَنْ تنزل إلى التاريخ البشري، فالمزّمّل لم يسبقها إلاّ المدثّر والعَلَق في النُّزُول، ومجموعُ السُّوَر الثَّلاث، لا يتجاوز نصُّها اللُّغوي أَربعَ صَفَحَات، فكيف يرِد فيها: ﴿عَلِمَ أَن لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فاقْرَأُوا مَا تَيَسّرَ مِن القُرْآن.﴾ **المزّمل/20**، و«الإِحْصَاءُ: العَدُّ والحفْظُ.»[14]، نزل الترخيص بقراءة ما تيسّر من القرآن، مع أَنّ مقداره الذي نزل حتى ذاك الحين يسيرٌ وسهْل، يُحفَظ بلا مشقّة تستدعي الرُّخصة، والحقيقة أَنّ القُرآن لم يكن يراعي، في تنزُّلاته المتقطِّعة: (التَّنْجِيم) التي كان يدخل بها مجرى التاريخ، لم يكن يراعي إلاّ وحدته

---

[13] - أُنظر معنى قوله تعالى: ﴿وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتابِ﴾ الإسراء/4. وقوله: ﴿مَافرّطْنَا في الكتابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ الأَنعام/38.في تفسير الطَّبَريّ، والقُرْطُبيّ، وابن كثير: «الكتابُ هو، أُمّ الكتاب، أَوْسابقُ عِلْمِ الله، أَو اللّوْح المحفوظ»، ما الذي يمنع أَنْ يكون القرآن؟.

[14] - ابن منظور: لِسَانُ العَرَبِ، (طبع دار المعارف، مصر، د.ت): مادّة: ح ص ي.

الكلّية، ويتحدَّثُ انطلاقاً منها، ككتابٍ مكتمل سابقِ التَّدْوين، كُتِبَ وانتُهيَ منه خارجَ الزَّمَن الأَرضي، وهذا ما يجعلنا مضطرين، بحكم منطق الأَحداث لفترة التَّنْزيل، وبحكم الوحدة المفترضة، التي تهيمن على أَجزاء الكتاب الإلهيّ، أَنْ نرفض تقطيعات علماء القرآن لأَجسام السُّوَر إلى: مكّيٍّ ومدنيٍّ، أَوْ مكّي داخل مدنيّ، أَو العكس، كما هو معروف بتعبيراتهم المُثْبَتَة في المصحف، نحو: «سورةٌ كذا، مكّيةٌ إلاّ الآيات كذا وكذا فمدنيّة»، ومثل: «سورةٌ كذا مدنيّة، إلاّ الآياتِ كذا وكذا فمكّية، إلخ»، كما في سورة المزّمّل، وآيتها الأَخيرة رقم 20 الطويلة، التي تساوي وحدها باقي السُّورة كلَّه، وهي آية نصّوا على مدنيَّتها بسبب مضمونها التّشريعي الذي لا يناسب الفترة المكّية، في نظرهم، وكأَنّ كتاب الله لا يُتصور له أَنْ يتحدّث عن الصَّلاة والزَّكاة والجِهاد، وغيرها من تشريعات المجتمع المدني، من داخل الزّمن المكّي، فالذّات الإلهيّة مصدر الكتاب، لا تُلقي إلينا بالخطاب القُرآني من داخل الزّمن الأَرضي، وهي غير خاضعة للسّيرورة التاريخية ولا محكومة بضرورات حاضر المجتمع المكّي، فالماضي والمستقبل، في منظور الذّات الإلهيّة شيءٌ واحد، وبهذا تنطبع النصوص القرآنية، وبه يتميّز مضمونها، وإلاّ كانت مجرّد إبداعات فنّية، بشريّة محكومة — كسائر ما هو إنساني– بإكراهات الفترة التي يحياها أَصحابها.

الحقيقة تقتضينا أَنْ نذكّر بأَنّ مدوَّنات العقيدة السُّنية ترفض، كما نعلم، في حزْمٍ وإصرارٍ، عبارةَ: القُرْآنُ مخلوقٌ، وتكفِّر من يعتقد بصوابها، لكنهم يخترعون باباً تعليميّاً مطوَّلاً، يجمعون على أَهمِّيته في فقْهِ النصوص الإنشائية، فيسمونه: أَسباب النُّزُول، لا ينسجم هذا الباب، تماماً، مع فكرة قِدم القرآن، ويعنون به: المواقف النفسية والاجتماعية التي طرحت إشكالاً تشريعيّاً، فاستجاب النصُّ بالنزول لها، حاملاً معه الحلَّ الإلهيّ، كيف نوفِّق بين مفهوم سبب النُّزُول، وبين قِدم القرآن؟!، نعَمْ هُمْ يسلِّمون بأَنّ النزول ليس سبباً لخلْقِ النصّ أَوْ إنشائه، فالنصّ أَو الآية، موجود من قبْلُ في السّماء الدُّنيا، في انتظار أَنْ تحين الواقعة الأَرضية ليتنزّل مبيِّناً حُكمَ الله فيها، لم يبيّن لنا السابقون: هل سبب النُّزُول يعني سببَ التَّشْريع، وهل زمنه: (الفترة المدنيّة، القرن السابع الميلادي مثلاً) هو نفسه زمن تشريع الحكم المضمّن في النصّ النازل، ؟! من غير شكّ أَنّ هناك داخل الضمير العامّ

للمسلمين، ما يمكن تسميته: «الإجابات الضِّمْنيّة.»، وهي قناعاتٌ فكريّة وتصوُّرات عامّة مسلَّمٌ بصِحّتها، لكن دون دليل أَوْ مناقشة، ومن بين هذه الإجابات أَنّ زَمَن نزول النصّ لا يعني زمنَ تشريع الحُكم الإلهيّ، فأَحكام القُرآن محتواةٌ في نصوص، والنصوصُ قرآنٌ، والقرآن قديم، إِذَنْ لا معنى لسبب النزول، إِذْ لا يمكن فصْلُ الحكم عن النصّ كما لا يمكن فصْل المضمون عن الشَّكْل، كما هو معروف في مسائل الفنون، والنصّ خطابٌ فنّي. إِذَنْ هذه التشريعات قديمة قِدَمَ النصّ، ونشأَتُها هي فقط نزولها إلى الوجود المتحقّق، أَوْ خروجها إلى الزّمن والتاريخ، إذا كان النصّ بمضمونه التشريعي سابقاً على النزول، بآمادٍ غير معلومة، لأَنّه كلام الله، وهو غير حادث في الزّمن، فكيف يجوز أَنْ نعدّ واقعةً اجتماعية، أَوْ حَدَثاً أَرضياً، جليلاً كان أَوْ ضئيلاً، سبباً لنزول النصّ، الذي تضمَّن حكماً لحلّ الإشكال التشريعي القائم، مع أَنّ النصّ القرآني العامّ أَوْ ما يمكن تسميته: « الكِتَاب.» لا يتضمَّنُ فقط أَحكاماً للوقائع والأَحوال، بل يتضمَّن هذه الوقائع والأَحوال ذاتها، محدَّدَةَ المدى والمقدار والأَجَل، فاللهُ تعالى يقول: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبةٍ، فِي الأَرْضِ ولا فِي أَنْفُسِكُمْ، إِلاّ فِي كتابٍ من قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَها، إِنّ ذَلِكَ على الله يسيرٌ، لكَيْلَا تَأْسَوا على مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بما آتاكُمْ.﴾ **الحَدِيد/23**، فأَسبابُ النُّزُول، إذا نظرنا إليها على أَنها أَحداثٌ حلّت بالمجتمع والأَفراد: (مصائبُ ووقائعُ وأَزماتٌ)، محدّدة المكان والزمان، وجدنا أَنّها هي نفسها كانت **مَكْتُوبَةً** في **الكِتَابِ** قبل بَرْئِها، أَيْ قبل تحقُّقها الخارجي، فالكتاب قد تضمَّن، نصّاً، كلَّ ما يقع ((في الأَرْض والأَنْفُس)) أَيْ وقائع المجتمع والطبيعة، والكتاب ينصّ على الحدَث، بما يعني أَنّه: مَكْتُوبٌ، وكذلك على زمن تحقُّقه الخارجي، بما يجعله: «**مَبْرُوءاً**» بالتعبير القرآني، لذا كان من أَسماء الله الحسنى: «البارِئُ» ويعني: محقِّق المكتوبات، ومخرجها إلى الوجود الفعلي، إخراجاً يطابق تمامًا: مداها ومقدارها وأَجلها، الذي سُطِّرت به في الكتاب. ويقرِّر الله تعلى هذه الحقيقة، وهي تطابُقُ المبروءات الراهنة، مع مكتوباتها السَّابقة، في آية أُخرى من سورة الحجّ، فيقول: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَآءِ وَالأَرْضِ، إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ، إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾ **الحجّ/70**، فرغم صعوبة تطابُق التّنفيذ، مع الخطّة المرسومة، صعوبةَ اتِّفاق الإنجاز العَمَلي مع المخطَّط، أَو التَّطْبيق مع

النَّظَرِيّة، في مجالات العمل الإنساني، الذي يأْتي، في مُنْجَزَاته التَّطْبيقيّة متخلّفاً، دوماً، عن المخطَّطات النَّظَرية، أَوْ يقع مغايراً للتنبُّؤات السابقة، فإنّ الله تعالى، يخرج مبروءاتِهِ موافِقَةً تماماً لمكتوباتها المسطَّرة سَلَفاً، لذلك قال: ﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾؛ لأَنه أَمْرٌ صعْبٌ على الإنسان. ونَلْفِتُ النظر إلى أَنّ تعليق ابن كثير على آية الحديد صائبٌ جداً، وهو يشرح كما يلي: «أَيْ أَنّ عِلْمَهُ تعالى الأَشْيَاءَ قبْلَ كَوْنها، وكِتَابَتَهُ لها، طِبْقَ ما يوجد في حينها».

كَوْنُ الأَشياء: في مفهوم السابقين، هو وجودها وتحقُّقُها، فالله تعلى إِذَنْ يعلمها قبل كَوْنها، أَيْ قبل خروجها إلى فضاء العالم والتاريخ، بعد أَنْ كانت في طور: مكتوبات الله، أَيْ معلوماته قبل أَنْ تبلغ أَجَلَ تحقُّقِها، ويظهر من سياقات متعدّدة في القرآن أَنّ علمَ الله جميعَهُ بالأَشياء **مَكْتُوبٌ**، كَتَبَهُ هو نفسه تعالى، ليتولّى الزّمنُ بعد ذلك التَّحقيقَ العَمَلي لمكتوباته، ونقْلَها إلى طور: **المَبْرُوءَات**، وبهذا تطابق تطوراتُ الكون والتاريخ، مَبْرُوءاتِ الكتاب، مقرَّرَات الكتاب، كلّ حَدَثٍ أَوْ حقيقة في العالم، يقابله ويعبِّر عنه تعبيراً مبيناً، نصٌّ لغويٌّ مكتوبٌ. قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ، عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ.﴾ **سَبَأ/03**، هذا الكتاب المبين ليس شيئاً سوى القرآن، لأَنّ الإبانة عن مكنوناته في أَطوارها التاريخية الملائمة، هي من صفاته التي يُثبتها لنفسه، قال تعلى: ﴿طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ **النَّمْل/1**. فالإبانة صِفةٌ تطلق على النصوص اللُّغوية التي تُفصح عن مكنوناتها في يُسْر، تنجم هذه الصفة للنصّ القرآني، في عرضه المتلاحق، على أَشكال التعقُّل التاريخيّة للإنسان، من الاستنباط والفهْم والشَّرْح والتأَمُّل والتأْويل، فليس الكتاب مُبيناً لنفسه ولكن للإنسان، في مراحل تقدُّم وعْيِهِ ومعرفته، بما يسوغ لنا الحديث عن: **إباناتٍ**، للنصِّ القُرآني، متجدّدة عبر العصور. فالقرآن لا ينصُّ مرّةً واحدة، بل مرّات متعاقبة لا تنقطع، حسْبَ تغيُّرات المعرفة وتجدُّد الكشْف، ولذلك يقول الله تعلى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾

القِيَامَة/19، لماذا تكفّل اللهُ ببيان الكتاب بياناً مؤجَّلاً أَوْ متراخياً مع الزَّمن وتقدُّمِهِ: «ثُـمَّ»، بعد أَنْ تتمّ عملية «الجمْع» و«الإقراء»، على أَيام الصَّحابة عليهم الرِّضوان،؟ إنّ البيان، بالمفهوم الأُسلوبي، مصاحب للقرآن منذ أُولى السُّوَر نزولاً، ومنذ تلقِّي الناس له، فهو ذو بيان أَخَّاذ منذ أَوَّل وهلة يُسمَعُ فيها فيسحر أَلباب الوليد بن المغيرة وأَصحابه، غير أَنّ البيان بالمفهوم المعرفي: بيانُ المعنى والتأْويل، والإفصاحُ المتجدِّد عن المضمون، هو الذي اقتضى استخدام حرف «ثمَّ»، لتراخي زمن وقوع الحدث، والحدث هنا هو العالمية الرَّاهنة لمعنى النصّ، وانتشار الإسلام وقوّة حجّته في مجالات الحياة. فأَحداث العالم، اجتماعية كانت أَوْ طبيعية، قبل وقوعها وبعدَه، مدوَّنة كلّها في كتاب، بمعنى محرَّرة في نصٍّ لغويٍّ مقروءٍ: (مُبِين)، وبذلك تكون معلومة، أَيْ في شكلها اللُّغوي، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ **الأَنْبياء/4**، فالمكتوبُ معلومٌ. كما أَنّ معلومَ اللهِ مكتوبٌ كلُّهُ، فقد شاءت حكمته، أَنْ يعلَمَ بعِلْمٍ مكتوبٍ، غيرِ طارئٍ ولا حادثٍ، أَيْ غير مرتبط بزمن؛ فلذا يتساوى مكتوبُهُ تعالى، ومعلومُهُ، ويندمجان حتى كأَنّهما شيءٌ واحد: (القَوْلُ/ والحَدَثُ، الكَلِمَةُ/ والشيءُ، المكْتُوبُ/ والمبْرُوءُ.) قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ **يُونُس/61**. فمحتوياتُ العالم إِذَنْ: (العالم في بنيته وتطوُّرِهِ) معلومَةٌ لله، وفي الوقت ذاته وبسبب كونها معلومة، هي في كتاب مبين، كما تقرِّرُ الآيةُ بدلالتها الصَّريحة، والكتاب المبين هو القرآنُ*، والإبانةُ هي وضوحه للفهم والتأْويل البشريَيْنِ، لا دفعةً واحدة، ولكن عبرَ الآماد المتطاولة من تاريخ الإنسان على الأَرض.

---

* - يقول الله تعالى: (وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوّا كَبِيرا) الإسْراءُ/4. في«الكِتَابِ»، أَيُّ كتابٍ ؟، إنّه بسبب عدم القدرة على الخروج بمفهوم محدَّد للفْظِ الكتاب، في القرآن، لسيطرة النَّظْرة التّجزيئية والتَّحليل اللّفظي الفارغ، يخطئُ القدامى جميعاً في اعتبار «الكِتَاب» الذي كُتِب فيه على بني إسرائيل أَنْ يُفسدوا مرَّتَيْنِ في العالم ويتكبّروا، أَنّه كتابٌ أَنزله اللهُ عليهم.(أُنظر

يُبينُ عمَّاذَا؟ والجواب: عن هذه المحتويات، أَمّا كيفية انطوائه عليها فذلك ما لا يمكن تحديده ولا شرحه، إلاّ بعد ظهور المعنى في حينه من الزمان. هو نصٌّ لا يفتأُ **يُبِينُ**، يبين عن كلّ شيء لكن في أَجله الملائم من تطوُّر العلم والحضارة، وهذا هو الموقف المبدئي ذاته الذي تتّخذه الفيزياءُ مع العالم، موضوعِ النصّ ومضمونِ الكتاب، «فالصورة العلميّة للكَوْن هي صورة الانتظام والوضوح والبساطة على نطاق واسع»[15].

بنفس الصورة جاء الكتاب مُبيناً عن حقائق العالم وسُنَنه، بيانَ العلم عنها، إذا اتُّبِع النهج العلمي في البحث والتقصّي، إذْ أَنّ مضامين العالم والكتاب واحدة، ومن مدّةٍ، درج العلمُ على وصْف الكون بأَنّه: «كتابٌ يقرأُهُ العلماءُ» [16].

ففي الوقت الذي «يُظهِرُ» الواقعُ الاجتماعيُّ التاريخيُّ، السُّنَنَ التي تضبط حركتَهُ وتحوُّلاتِهِ، وكما «يكشِفُ» الواقعُ المادّي عن القوانين التي تحكُمُ أَحداثَهُ، فإنّ الكتاب، وبالموازاة مع ذلك، أَيْ مع «الإظهار والكشْف»، «يُبينُ»، وبشكْلٍ مستمرٍّ، عن مضمونه، الذي هو هذه السُّنَنُ والقوانين ذاتها، فالعالم الخارجي «**يَكْشِفُ**» للبحث العلمي، والكتابُ «**يُبينُ**»، بعدَ الكشْف العلمي، وقبلَه كذلك، إذا أُحسن تأَمُّلُ نصوصه. هناك، دائماً، من **العالم** و**الكتاب**: كشْفٌ وبيانٌ، ما داما موضوعَيْنِ للتعَقُّل والبحْثِ.

إنّه، إذا كان كلُّ العالم في: كتابٍ، فذاك يعني أَنّ مكوَّنَات العالم وأَحداثه، ليست إلاّ التطبيقَ العملي، أَو التحقُّق الواقعي لمكتوبات الكتاب، وفي النِّهاية نُقَادُ إلى أَنّ العالم والكتاب هما، في حقيقة الأَمر، شيءٌ واحدٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا

ابن كثير، والطَّبَري، في تفسير الآية)، أَوْ هو التَّوْراة، أَوْ كتاب القَدَر، ولاشيءَ من ذلك بصحيح، إنّه القُرْآنُ، يحدّث المسلمين عن الظاهرة الإسرائيليّة وتطوُّرها في التاريخ، ابتداءً من غزوة خيبر، إلى اليوم وإلى ما بعد اليوم، إنّ الاهتمام الواقعي والمستقبلي للقرآن بشؤُون المجتمع الإسلامي وتجربته التاريخية، قد ضيّعته الذِّهنية القَصَصية والتفكير الغيبي، الذي سيطر، وما يزال، على تعقُّل النصّ والتعامل معه، في الإسلام، فخَفِيتْ على أَصحاب هذا المنهج الكثيرُ من حِكَمِ الكتاب وهو يقصّ عليهم سُنَن الكَوْن والتّاريخ.

[15] - باول ديفيز: القُوَى العُظْمَى، ترجمة ميادة نزار، (وزارة الثقافة والاعلام، بغداد 1989)، ص223

[16] - هينز باجلز: الشَّفْرةُ الكَوْنيّة، ترجمة محمد بيومي. (سجل العرب، القاهرة، 1984) ص409.

عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ **التَّوْبَة/36**. فالأَرض تُكمل دورتها حول الشّمس في مدّة من الزّمن قسمت إلى 12شهراً، هذا التقسيم نصّت الآيةُ على أَنّه «عِنْدَ اللهِ» أَيْ مشروع وصحيح، وموجود في كتابه، وفي الوقت ذاته مطبَّقٌ في الواقع الخارجي، فالنصوص الإلهيّة داخل الكتاب، تعدُّ سُنَناً حتْميّة لوجود الأَشياء والأَحداث في الخارج. فقد قال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً﴾ **النَّبَأ/29**، ف: «كِتَاباً» مصدر منصوب على التّمييز، بمعنى كتابةً، لأَنّ: الكتاب، والكتابة، مصدران لفعل: كَتَبَ. أَيْ وكلّ شيء أَتينا عليه كتابةً، لا رقمًا حسابياً فقط، ولكن نصّاً لغويّاً، والشَّيْءُ لا يقصد به: العنصر الوجودي القائم، فقط كالأَرض، أَو المجرّة، أَو المجتمع، أَو الإنسان، مثلاً، ولكن المقصود بالشيء كذلك: الحدَث، الذي يتعلّق بالعنصر وتاريخه، من حيث النَّشْأَة والحركة والاختفاء، فللأَرض نشأَةٌ وحركةٌ وأَحداثٌ، ثم اختفاءٌ في الأَخير، وكذلك العناصر الأُخرى، إنّ الأَشياءَ **المُحْصَاة** كتابةً هي: **الموجودات** مع **أَحداثها** في الزمن، لأَنّ تاريخ الموجودات وتطوُّرها عبر الزمن جزءٌ هامّ من حقيقتها. فوجود الأَشياء وتاريخ هذا الوجود، حقيقةٌ واحدة. من الضروري الاعتقاد، حسبما تتحدّث به ظواهر النصوص أَنّ ما في «الكتاب» واقع لا محالة، وبالمقابل، فإنّه لا يقع شيءٌ، أَوْ «يُبْرَأُ»، إلاّ وقد سبق أَنْ كان: لغةً وتعبيراً في الكتاب، **فالمَبْرُوءَاتُ** في الخارج الكَوْني، إنما هي التطبيق العَمَلي **للمَكْتُوبَات** المدوَّنة في الكتاب، وهذا ما يقودنا إلى التساؤُل عن الحقيقة الأَوَّلية في التصوُّر الكوني الإسلامي، ماهي؟ وما نسختها الثانوية؟، عن مخطَّط الوجود: «الكتاب»، وعن الوجود ذاته: «العالم»، وباختزالٍ عن: «المَكْتُوبِ» و«المَبْرُوءِ». أَيٌّ أَوْلى باسم الحقيقة الأَصْليّة: الكتاب أَم العالم؟، ما هي الحقيقة الحقّة، والحقيقة التّابعة: **المكْتُوبُ**، من الأَشياء والأَحداث، أَمِ **المبْرُوءُ** ؟. المكتوب هو الأَصل؛ لأَن المبروء تطبيقٌ له.

من غير شكّ أَنّنا ننظر إلى الوقائع والأَحداث التي تنفّذ وتنجَز، في حياتنا العملية، وفق خطّة مرسومة سابقًا، أَنّ المنْجَزَات نتائج تطبيقيّة لهذه الخطّة، أَوْ هي حقيقة تابعة، فبعض أَحداث السيرة التي عَدَّها العلماءُ أَسباباً للنزول، ليست إلاّ نتائج تطبيقية للخطّة الإلهيّة، أَوْ هي مبروءات الكتاب، بمعنى أَنها ليست أَسباباً، بل مسبَّبَات للنصوص، أَوْ

تحقُّقات لما في الكتاب، إذِ الكتاب هو الذي جاء بها وقدَّرها في وقتها الذي وقعت فيه، ولم تستنزل هي شيئاً من آياته، فالمكتوب، أَو النصّ، هو السبب لحدوث تلك الوقائع في السيرة التي دأَب علماء القرآن على عدِّها أَسباباً للنزول، إنّ أَحكام الله: (مضامين النصّ الإنشائي)، كنواميس الكون المادّي وسُنَن التاريخ والمجتمع: مضامين النصّ الخبري، كلُّ ذلك مسجَّل سَلَفاً في كتاب الله، لا فرق بينهما كما يشيع في التصوُّر السَّلَفي[17]، إلاّ في علاقتهما بالمخاطَب: الإنسانِ، فكَلِمَاتُ اللهِ الكَوْنية: السُّنَنُ، نافذةٌ في كلّ شيء، في الكَون والتّاريخ، لا يخترقها أَوْ يوقف عمَلَهَا وعْيُ الإنسان ولا إرادتُهُ، غير أَنَّ كَلِمَات الله الشَّرْعية: الأَحكام، في مقدور المخاطَب بها وهو الإنسان، أَنْ يمتثل لها أَوْ ينتهكها؛ يقول الله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا، كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ **الأَحْزَاب/6**. فكَلِمَاتُ الله الشَّرْعية: الأَحكامُ، ككلماته الكَوْنيةِ: السُّنَنِ والقوانينِ، وكلُّ ذلك هو: كَلِمَةُ اللهِ، ثابتٌ مسطَّر في الكتاب، يومَ خَلَق السَّمَاوات والأَرض، قبل مجيء النبيّ (ص)، وتكوُّن الجنس العربي، وقبل نشأَة الإنسان على ظهر الكوكب الأَرضي بالكليَّة، لم يبدأ الله تشريع هذه الكلمة في القرن السابع الميلادي، ولم يكن الله محكوماً بظروف وملابسات هذه الفترة من التاريخ، في سَنّ التشريع المذكور، أَوْ مقيَّدًا بتطوُّرات المجتمع النَّبويّ، التي تضطره من حين لآخر، إلى تغيير أَحكامٍ ونسْخِ أُخرى بمثلها، بحثاً عن سدّ الثَّغَرات القانونية، أَوْ قصداً إلى مزيد من التواؤُم التَّشريعي، وكأَنَّ الله لم يكن يعلم تغيُّرات المجتمع المستقبليّة، فيلجأُ، كما يفعل المشرِّعون البشر، إلى تدارك الفجوات التشريعية الطارئة بتعديلات في موادِّ القانون ونصوصه السابقة، وهو ما يعرف عند علماء القرآن والأُصول بالنَّسْخ. إنّ النَّسْخ، بمفهومه المتداوَل قديماً وحديثاً[18]، إساءةٌ

---

[17] - في تقسيم آيات القرآن إلى ما نَزَلَ ابتداءً، أَيْ بدون سبب، وما نزل تَبَعاً لأَسبابٍ أَرْضية.

[18] - وهو تبديل مضمون نصٍّ قرآنيٍّ سَبَق العَمَلُ به وتطبيقُهُ، بنصٍّ قرآنيّ متأَخّر، أَيْ إبطال مضمون نصٍّ سابق بنصٍّ لاحق. أُنظُر الشّوكاني (محمّد علي): إرشَاد الفُحُولِ إلى تحقيق الحقّ من عِلْمِ الأُصُول (دارالكُتُب العلمية، بيروت، د.ت). ص 214.

اعتقادٍ بالله[19] وقصورٌ في التصوُّر، وفَشَلٌ في القدرة على توحيد النصوص المتَّفِقة الموضوع، التي تبدو متعارضة الأَحكام، أَوْ تفريق النصوص المختلفة الموضوع، التي تبدو متَّفقة الأَحكام، إنّه فَشَلٌ في القدرة على ربط المتَّفِق من نصوص القرآن وآياته، ببعضها البعض، وفشلٌ في تفريق المختلف منها؛ لذا فإنّ نسبة النَّسْخ إلى القرآن والتسليم به، ناشئ عن القصور في إدراك النظام والتكامل بين دلالات الخطاب القرآني العام، فيُلجأُ في تسوية التَّفَاوُت والنَّشَاز البادي، إلى التَّضحية بآيات من القرآن، بمجرَّد أَنّ مضمونها التشريعي «بَدَا» للفقهاء، غيرَ متَّفِق مع مضمون آيات أُخرى، أَوْ حديث نبويٍّ، أَوْ مع آراءَ شائعة مسلَّم بصحَّتها[20]

إنّ غياب القدرة على التنسيق بين دَلالات الكتاب، والفشل في اكتشاف النِّظام والتناغُم بين معانيه، سَبَبُه هو دراسة **نِظَام الخِطَاب** القرآني بعيداً عن **نِظَام الطَّبِيعة** والكَوْن، لقد رأَى الشُّرّاح والمفسِّرون ومفكِّرو الإسلام عموماً، عبر حِقَبٍ متطاولة، وإلى اليوم، أَنّ القرآن مجرَّد خطاب إنشائي: «اِفْعَلْ، لا تَفْعَلْ»، لا خِطابٌ خَبَرِيٌّ يصف نظامَ العالم، والتَّاريخ، وينسجم معه، في الوقت نفسه، **فالخِطَابُ القُرْآني، والعالم الخارجي،** وبسبب اتحادهما في المصدر: (الله)، فإنّهما يتبادلان الدَّلالة، بترجمة كلِّ واحدٍ منهما للآخر، هما حقيقة واحدة، فقط، التعبير عن هذه الحقيقة مختلف، فالنصُّ اللُّغويُّ للقرآن، أَوْ نِظَام الخطاب = نِظَام العالم: نواميس الوجود المادّي والاجتماعي، وباجتماعها يشكِّلان معاً:

---

[19] - «إساءَة الأَدَب مع الله.»، كما حَكَم صبحي الصالح: مَبَاحِثُ في عُلُومِ القُرْآن (دار العلم للملايين، بيروت1981) ص265.

[20] - أُنْظُرِ المناقشة الجيّدة التي يجريها الشّاطبي للمفهوم، لقد كاد يصل إلى نفْيِهِ عن القرآن، لكنّه لم يستطع، بسبب ثِقْل الرَّأْي السَّائد وضغْطه عليه، المُوَافَقَاتُ في أُصُولِ الشَّريعة، شرح وتعليق عبد الله درّاز، (ط دار المعرفة، بيروت، د.ت) 118/4، 131/4.

كَلِمَةَ الله، قال تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا، لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ **الأَنْعَام/115**[21] .

أَيْ تمَّتْ خبراً وإنشاءً، وَصْفًا للعالم، وتشريعًا للمجتمع، فتَمَامُ الكَلِمَة: «صِدْقاً»، ليس إلاّ تحقيق التناسق والانسجام في الكَوْن، أمّا تمامها: «عَدْلاً»، فهو كمال الدِّين وتناسق دلالات الخطاب الإنشائي، لمجموع الكتاب دون تنافُر فيما بينها أَو اصطدام مع سُنَن المجتمع والحياة. قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ **الكَهْف/109**، في الآية بيان أَنّ «كَلِمَات اللهِ» غير مقصود بها جُمَل القرآن، ولا الأَلفاظ اللُّغويّة، إِذْ أَنّ هذه معدودة محصاة، وهي لا تتجاوز 80000 كلمة[22]. ولكن **كَلِمَات** الله هي **معاني** الكتاب التي تَتَكَثَّرُ دلالةً، بتكثُّر أَشياء عالميّ الغيب والشَّهادة وحقائقهما، ولهذا قال الله تعالى في موضوع آخر: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ **النَّحْل/89**، فكَلِمَاتُ الكتاب، المعدودةُ لفظاً، كما مرّ، ليست معدودةً **دلالةً**، لأَنها تِبيانٌ لكُلِّ شيء في الكتاب، كثيرةٌ كثْرَةَ أَشياء الوجود، إِذْ تتعلّق بها وصفاً وبياناً، لقد نصّت الآية على أَنّ الكتاب لم ينزل فقط لتنظيم حياة المجتمع والأَفراد، تنظيماً مثالياً يحقّق سعادتهم في الدُّنيا والآخرة، كما اعتقد السَّلَف* أَنَّه الغرض الأَوَّل من التَّنْزيل، ولكنه نزل، وبشكل مقدَّم:

---

[21] - من العجيب والسابق لعهده أَنْ نقرأَ في ابن كثير تفسيرًا لهذه الآية التّعليقَ التالي: «صِدْقاً في الأَخبار عَدْلاً في الأَحكام.» الأَنعام/الآية. فالاتّفاق مع سُنَنِ الواقع الخارجي، ومع أَعدل تشريعٍ للمجتمع والفرد، هما، وفي كلّ مرحلة من التاريخ، مضمون الخطاب، وتأْويلُهُ الصّحيح.

[22] - أُنظُر السّيوطي(جلال الدّين): الإِتْقَان في عُلُوم القرآن، (دار إِحياء العلوم ط، 1، 1978) 195: 1، باب: عَدَد كَلِمَات القُرْآن.

* - جاء شرحُ آية النَّحْل في لِسَانِ العَرَب: « تِبيانًا لكلّ شيءٍ، أَيْ يُبينُ فيه لك كلَّ ما تحتاج إِليه أَنتَ وأُمّتُك من أَمْر الدّين، وهذا من اللّفظ العامّ الذي أُريد به الخاصّ» لِسَانُ العَرَب، مادّة: ب ي ن. فالكتاب تِبْيَانٌ لكلّ شَيْءٍ، لا لأَمْرِ الدّين فقط، ولكن الرُّؤْية الكَوْنية والاعتقاد السائد، هو الذي يعمِّم ويخصِّص، فينزع من دلالات الكتاب ومعانيه ما هي منه، كما أَنّه قد يضيف إِلى الكتاب، من المعاني، ما

لِيُبَيِنَ، يُبينُ عمّا يحيط بنا من أَشياء وحقائق، الكتابُ لا يرشد فقط، أَوْ: يَهدي، بالمفهوم التّقليدي للهداية والهُدَى، ولكنه قبل ذلك، وكما نصّت الآية: **يُبِينُ**، تعلِّمنا الآيةُ أَنّ الاهتداء «الغَيْبِي»، أَو الإيمان الميثافيزيقي، مسبوقٌ بالبيان الحسِّي، ومؤسَّسٌ على المعرفة الفيزيقيّة المحسوسة.

هَلْ أَجمعَ السَّلَفُ ضِدَّ النَّصّ؟:

إنّ المتأَمِّل في آيات البَقَرة، عن الوصيّة في الإرث، المعتَقَد أَنها آيات منسوخة، يجد أَنها في واقع الأَمر، ناسخة، أَوْ بالأَحرى، يجد أَنها الآيات الأَساسية في موضوع: **الوصيّة**، أَمّا آياتُ سورة النِّسَاء، فهي مُكَمِّلة لما في البقرة، مما يعني أَنّ هناك تكامُلاً وانسجاماً، في التَّشْريع بين آيات البقرة وآيات النِّساء، المتعلّقة بالموضوع، ولا وجود لأَيّ تناسُخ، فالذي ماتَ ولم يوصِ، تتولَّى آياتُ سورةِ النِّساء تقسيمَ تَرِكَتِهِ، وفْقَ الأَنْصِبة المذكورة، بغضّ النَّظَر عن الظروف الخاصّة التي تربط المتَوَفَّى بكلّ فردٍ من أَفراد وَرَثَتِهِ، أَمّا الذي وصَّى فوصيّته نافذة بقوّة النصّ القرآني، في البقرة والنِّساء معاً، فالبقرة تفرض الوصيّةَ على المالك – قُلْنا: المالك، لأَنَّه لم يُتَوفَّ بعدُ – إِنْ تَرَك خيراً: وبالمعروف، أَيْ من غير قصد الإضرار بأَحدِ وَرَثَتِه أَوْ حرمانه، أَمّا سورة النِّسَاءُ فقد شرَّعت التقسيم الأَمثل بين الوارثين، لكنّه تقسيمٌ مع وقْفِ التَّنْفيذ، إِذْ لا يُعمد إِليه إِلاّ بعد تطبيق الوصيّة، إِنْ وُجدتْ، وأَداءِ الدَّين إِنْ ثبت، فالتقسيم المذكور للأَنصِبة لا يجرى إِلاَّ: «مِنْ بعد وصيَّةٍ توصون بها أَوْ دَيْنٍ.»، إِذَن الوصيّةُ هي النَّاسخة للأَنصِبة المذكورة، لا العكس، لأَنّ تلك الأَنصبة إِنما شُرّعت في حال افتقاد الوصيّة لدى المالك المتَوَفَّى، وعدم ثبات الدَّين لأَحدٍ من الناس عليه، إِنّ حقّ التصرُّف في الثَّروة والمال، حقٌّ مقدَّس في الإِسلام كَفَله القرآن للمالك في حياته، وبعد مماته، ففي حياته يهب المتملِّك ماله لمن يشاء، ومقدارَ ما يشاء، وهذا شيء معروف ذائع بين

ليس منه، وهذا شأْنُ التأْويل حين يؤَسَّس على الآراء السائدة والمعقولات النَّظَرِيّة، لا على المعرفة العلميّة الموضوعيّة، ذات المستَنَد الحسّي.

السَّلَف، قال مالك: «الرَّجُلُ إذا كان صحيحاً كان أَحقَّ بجميع ماله، يصنع فيه ما يشاء، إنْ شاءَ أَنْ يُخرِج من جميعه فيتصدَّق به أَوْ يعطيه مَنْ يشاءُ.»[23] .

والسُّؤالُ المشروع: كيْفَ يُسحَبُ، فجْأَةً، حَقُّ تصرُّفِ المالك في ملكه بعد الوفاة مباشرةً، فينزل من 1/1 إلى 3/1، أَوْ **¼**: « الثُّلُثُ والثُّلُثُ كَثِيرٌ.». أَيْ من **100%**، إلى **30%** ؟، مع أَنّ المال ما يزال ماله. النصُّ القرآني يجيز له أَنْ يحتفظ لنفسه بحقّ التصرُّف كاملاً، في أَمواله **بَعْدَ** وفاته، وذلك بواسطة: الوصيّة، وهذا تشريع منطقي تماماً، يتَّفِق مع طبيعة الأَشياء ونظام العالم، إنّ الوصيّة تعَدّ استمرارًا لحقِّ تصرُّفِ المالك في أَمواله بعد وفاته، ومن المعلوم أَنّ هذا التصرُّف لا يتعلّق فقط بتوزيع ثروته على الناس – التصدُّق بالشّطر أَوِ الثُّلُث أَوِ الرُّبُع مَثَلاً – على مَنْ يرِث أَوْ مَنْ لا يرِث، ولكنه تصرّفٌ يتعلّق بما هو أَهمّ من ذلك بكثير، وهو: **طريقةُ** التَّوزيع، الطريقةَ التي يراها تحقِّق العدل*، بين الأَفراد الموزَّع عليهم. هذا العدل قد لا يتحقّق أَبَدًا، إذا قمنا بتقسيم تَرِكَتِه ثلاثةَ أَقسامٍ متساوية، على ثلاثة أَبناء من وَرَثَتِهِ مثلاً، أَوْ بتوزيع عقارات متقاربة القيمة عليهم؛ وذلك لأَنّ الأَبناء قد لا يكونون – وهذا ما يحصل غالباً – بذلوا جهودًا متساوية، من العمل والنشاط في تحصيل وتنمية ثروة أَبيهم المتَوَفَّى. فلا يحلّ مثل هذا الإشكال، الذي يحدث غالباً في حياتنا الاجتماعية إلاَّ الوصيّةُ، إنْ وُجدت، ولهذا جاء « الأَمْرُ » بها في الحديث الصحيح، متناسقاً مع النصّ القرآني تماماً، إلى حدِّ التطابُق المعنوي، جاء في الموطَّإِ: «الأَمْرُ بالوصيّة: حدَّثَني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر، أَنّ رسول (ص) قال: ما حقُّ امرئٍ مسلم، له

---

[23] - السّيوطي: تَنْوِيرُ الحَوَالِكِ، شَرْحٌ على موطَّإِ مَالِك، (دار الكتب العلمية، بيروت 1976) ص 2: 233.

* - العدْلُ هو التَّوْزيعُ المتفاوِتُ للحقوق، على الناس، حسبما تَتَفَاوَتُ جهودُهُم وأَعمالهم، لا التَّسْوية بينهم، وقِسْمةُ الميراث تخضع لهذا المبدإِ أَيضاً.

شيءٌ يوصي فيه، يبيت ليلتَيْنِ، إلاَّ وَوَصِيَّتُهُ عندَهُ مكتوبةٌ»[24]. وهو ما يعارض الحديثَ المرويَّ في السُّنَن عن عمرو بن خارجة أَنّ رسول الله (ص) قال: «لا وَصيَّةَ لِوَارِثٍ.»، مع أَنّ سورتيّ البَقَرَة والنِّساء قد فرضتا الوصيّةَ باللّفظ المؤَكَّد، إضافةً إلى الحديث الصَّحيح، وأَما الحديث المعروف في الصَّحيح عن سعد بن أَبي وقَّاص، والذي منه دون غيره، استمدَّ الفقهاءُ وجوبَ عدم تجاوز الثُّلُث في الوصيّة لغير الوَرَثَة، فلفْظُهُ: « عن سعْد بن أَبي وقَّاص، جاء النبيُّ (ص) يعودني وأَنا بمكَّة وهو يكْرَهُ أَنْ يموت بالأَرض التي هاجر منها، قال: «يرحم الله ابن عفراء، قلت يا رسول الله أُوصي بمالي كلِّهِ ؟ قال: لا، قلتُ: فالشَّطْر؟ قال: لا، قلتُ: الثُّلُث ؟ قال: فالثُّلُث والثُّلُث كَثِيرٌ، إنَّك إنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنياءَ خيرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عالةً يتكفَّفُونَ النَّاسَ ما في أَيْدِيهِمْ.»[25]، لا يتضمَّن الحديث نهياً عن تجاوُز الثُّلُث أَوِ الرُّبُع، في التصدُّق بالتَّرِكة، ولكن فيه مفاضلة بين حالين، وتنبيهاً إلى ما هو أَوْلى: « إنَّكَ إنْ تَدَع وَرَثَتَكَ أَغنياءَ خيرٌ لَكَ منْ أَنْ تَدَعَهُمْ عالةً...»، وهو يتناغم مع نصِّ القُرْآن: ﴿الوَصيّة لِلْوالِدَيْنِ والأَقْرَبِينَ، بالمعْرُوف﴾ أَيْ بدون إلحاق ضرَرٍ بطرفٍ ما.

أَمّا مبدأُ « الوَصِيّة » فلم يتعلّق به نهيٌ، في الحديث، أَوْ منْعٌ، أَما إذا تعلّقت الوصيّةُ بكيفيّات توزيع التَّرِكة، على أَفراد الوَرَثَة بأَعيانهم، وحسب استحقاقاتهم التي لا يعلمها إلاَّ الموصِي نفسُهُ، فذاك واجب مكتوب، وحقٌّ على المتّقِين، كما جاء في الآية. إنّ نصّ الحديثَيْنِ، حديثِ عبد الله بن عمر في كتابة الوصيّة، وحديثِ سعد بن أَبي وقّاص في كراهيّة ترْك الوَرَثَة فُقَرَاءَ، بسبب الإضرار في الوصيّة، يتكاملان مع آيات البَقَرة في الموضوع ذاته، ومع آيات النِّساء في قسمة الميراث إذا فُقدت الوصيّة، كلُّها نصوصٌ منسجمة المعنى

---

[24] - السّيوطي: المصدر نفسه، 2: 228، وهو حديثٌ مرويٌّ في الصَّحِيحَيْنِ. وفي: المدَوَّنَةِ الكُبْرَى، للإمام مالك، رواية سحنون، عن عبد الرحمن بن قاسم، كتاب الوَصَايَا، الأَوّل. (دار صادر، بغداد، د.ت) 6: 14. وباللَّفظ والإسناد نفسَيْهِما.

[25] - صَحِيحُ البُخَاريّ. كتاب الوَصَايَا. باب: إنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِياءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ. الحديث رقم 2561.

سَعَتْ إلى أَنْ تحيط بكافّة الأَشكال الممكنة لعملية انتقال الثَّرْوة إلى الوَرَثة مع ضمان حدوث الحدّ الأَدْنى من الضَّرَر، وذلك بواسطة تشريع مبدإِ الوصيّة، والتأْكيد على نجاعته في ضبط انتقال الثَّرْوة إلى الوَرَثَة بدون تفاوُت بين « الاستحقاق » الواقعي، لا القَرَابي، وبين الاستفادة من الميراث.

إنّ الحديث المرويّ في السُّنَن، وقد نصّ الترمذيُّ على صحّته، عن عمرو بن خارجة أَنّ رسول الله (ص)، قال في حَجَّة الوداع: « أَلا إنّ اللهَ قد أَعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، أَلَا لا وصيَّةَ لوَارِثٍ». يبدو مصادِماً للنصّ القُرْآني، الذي «**كَتَبَ**» الوصيَّةَ، على مَنْ أَحسّ بدنوّ أَجَله، للولدَيْنِ والأَقْربِينَ، وجَعَلها «حقّاً على المتَّقِينَ.»، ومخالفاً لحديث عبد الله بن عمر، وحديث سعيد بن أَبي وقاص المرويَيْنِ في الصَّحيح، الأَمر الذي يلقي بظلال كثيفة من الشكِّ حول حديث التّرمذيّ هذا، الذي شاع بين الناس و: «تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بالقَبُول»[26]. والحقيقة أَنّ المحدِّثين القدماء أَنفسهم أَشاروا إلى ضعف سند هذا الحديث، قال الشافعي: «وجدنا أَنّ الدَّلالة على الوصيّة للوالدَيْنِ والأَقْرَبِينَ الوارثين منسوخة بآي المواريث من وجهين:

1- أَحدها أَخبارٌ ليست **بمتَّصلةٍ!** عن النبيّ (ص) من جهة الحجازيين. منها أَنَّ سفيان بن عُيينة عن سليمان الأَحول عن مجاهد أَنّ النبيّ (ص) قال: «لا وَصِيّةَ لِوَارِثٍ».

2- ثم « لمْ أَعْلَمْ أَهْلَ العِلْم في البُلْدان اختلفوا في أَنّ الوصيّة للوالدَيْنِ منسوخةٌ بآيِ المواريث.»[27]. فرغم مناقضة هذا الحديث للحديث الآخر الصّحيح، وعلى الرغم من تعارُضه مع نصوص القرآن، مع ما يضاف إلى «ضعْفِ سَنَدِهِ»[28]، إلاّ أَنّ هناك **إجماعاً**

---

[26] - تَفْسِيرُ الزَّمَخْشَري، البَقَرة، الآية 180.

[27] - الشَّافعي: الأُمّ، (دار المعرفة بيروت، د.ت) 4: 113.

[28] - جاء في تفسر المَنَار لمحمّد رشيد رضا: «أَنّ، الوصِيّة محكَمَة غير منسوخة، ولا تَعَارُضَ بين الإرث والوصيّة»، ثمّ يتساءل مستغرباً «: ما هذا الحرص على إثبات نسْخِها، مع تأْكيدالله تعالى إياها، والوعيد على تبديلها، إنْ هذا إلاّ تأْثيرُ التقلبد.» .رشيد رضا: تَفْسِيرُ القُرْآنِ الحَكِيم، الشّهير بتفسير المَنَار، (ط2، دار المنار، القاهرة1947)2: ص 138/136.

عامّاً بين السّلَف على العمل بمضمونه، لأنّ نزول التقسيم **الإلهيّ** للإرْث (آي الفَرَائض)، تمّ اعتباره، في الوَعْيِ الجَمَاعي للسَّلَف، إيقافاً للعمل بمبدإِ الوصيّة، أَوْ إبطالاً للتَّوْزيع البشريّ للإرث. فالتخويل الإلهي بالتوزيع، الذي عَهِدَ به إلى الناس، مُدّةً من الزمن، قد نُسخ بما هو خير منه، بما يتوازى مع التركيب اللّفظي والمعنوي لآية النّسخ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ **البَقَرَة/106**، فالعمل بمضمون آيِ الفرائض، خيرٌ من العمل بمضمون آيِ الوصيّة، فالله قد أَبدلنا خيراً منها، أَلست تراه تولَّى تقسيم التَّرِكة بنفسه تعالى بَدَلاً منَّا، نحنُ البشر، الذين تتحكَّم فينا الأَهواءُ؛ لذا فآيُ البَقَرة منسوخةٌ، أَوْ بتعبير آخر: فالإلهيُّ ينْسَخُ البشريَّ ويُزيله. جاء في الموطَّإِ: قال يحي سمعت مالكاً يقول: «إنها منسوخةٌ، قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْراً الوَصِيّةُ للوالِدَيْنِ والأَقربِينَ﴾ نَسَخَها ما نزل من قسمة الفرائض في كتاب الله عز وجلّ، قال: وسمعت مالكًا يقول: السُّنّة الثابتة عندنا، التي لا اختلافَ فيها، أَنَّهُ لا تجوزُ الوصيَّةُ لوارثٍ، إلاّ أَنْ يجيز له ذلك وَرَثَةُ الميّت.»[29].

وهكذا فعبارة: «أَنْتَ ومالُكَ لأَبِيكَ.»، صارت معكوسة المعنى، فالوالدُ الأَبُ، أَو المالكُ، خاضعٌ تصرُّفُهُ في ماله إِذَنْ، إلى إرادةِ أَبْنَائه وفي حياته، فالجَنَف، أَوِ الميل إلى جِهةٍ على حساب أُخرى في التَّوْريث، تفاداه الوعْيُ التَّشريعي للفقهاء بمنْع الوصيّة ذاتها، مع أَنّها حقٌّ طبيعيّ لكلِّ مالكٍ في ماله، لكنّ النصّ الإلهيّ لم يسحب منه هذا الحقَّ وإنما أَمَرَهُ فقط، أَنْ يلتزم، في وصيّته، **بالمعروف**، والخطأُ في التصوُّر العامّ حول أَيِّ مسأَلة –كتصوُّرِ نسْخ الوصيّة مثلاً – يقود بطبيعة الحال، إلى أَخطاء تطبيقيّة أُخرى عديدة، جاء في المدَوَّنَة: « قلتُ لمالك: أَرأَيْتَ إِنْ أَوْصَى لوارثٍ وغيرِ وارثٍ، فقال: ثُلُثُ مالي لفلانٍ ولفلانٍ، وأَحَدُهُما وارثٌ ومعه وَرَثَةٌ؟، قال مالك: أَمّا نصيبُ الوارث من ذلك فباطلٌ يُرَدّ إلى جميع الوَرَثَة، إلاّ أَنْ يجيزوا له ذلك، وأَمّا غير الوارث فَلَهُ نصيبُهُ.»[30]. بمعنى أَنّ الشخص الأَجنبي والبعيد، في القرابة، أَولى بالاستفادة من الوصِيّة، من الوليّ القريب!، وذلك لأَنّ السَّلَف

---

[29] - مالك: المؤطَّأُ، باب: الوَصِيّة للوارث والحيازة، 2: 233.

[30] - سحنون بن سعيد: المدَوَّنَة الكُبْرَى، كتاب، الوَصَايَا، الأَوّل. 6: 57.

فهِمُوا أَنَّ التَّوْزيع الإلهيّ للثَّرْوة بين الوَرَثَة، أَعدل من اقتراحات الموصِي في وصيّته، وهذا هو السبب في اعتقادهم بأَنّ آي المواريث ليست تشريعاً لوضع خاصّ، وهو وضْعُ **افتقاد** الوصيّة، عند الوفاة، بل هو، في رأْيهم، تشريعٌ عامٌّ، ينسحب على كلِّ الأَوضاع ويطبَّق فيها، إِذْ لحظوا فيه مقاديرَ محدَّدةً لكلِّ وارث. هنا بالضبط يكمن الدافع لهم في عدِّ آي النِّساء ناسخةً لآي البَقَرة، فالنصُّ، في رأْيهم، الذي تضمَّن تفصيلاتٍ لدرجات القَرَابة، وحِصّةَ كلِّ درجة من التَّرِكة، ينبغي، حسب اعتقادهم الضِّمني، أَنْ يكون ناسخاً للنصّ الذي ينطوي على: « تحصيص بشريّ » للتَّرِكَة، وهو الوصيّة؛ وذلك لأَنّ نصّ سورة النِّسَاء: (آي المواريث)، هو توزيعٌ إلهيٌّ للتَّرِكَة، بينما رأَوا في نصّ البَقَرة: (آي الوَصِيّة) توزيعاً بشريّاً، معَرّضاً للشَّطَط والغَبَن، والميل إلى وارثٍ دون آخر: (الجَنَف)، وفي هذه النقطة كان ينبغي على المفسِّرين والفُقَهاء أَنْ ينظروا إلى آي الوصيّة على أَنها: **تَفْوِيضٌ** إلهيٌّ، للمالك، بتوزيع ثروته حسب الاستحقاقات التي يراها، هو، ويخطئُ كلُّ شخص آخر، ولا يحقّق العدل، إذا قام بتوزيع هذه الثروة وفقَ التحصيصات الشَّرعية أَو القانونية، إنّ التَّحصيصات المذكورة في مفتتح سورة النِّساء، يمكنها فقط، أَنْ تحقِّق ما نسميه هنا: العدل النَّظَري، وذلك حين يأْخذ كلُّ واحد من الوَرَثَة، حسب درجته القرابية من المتَوَفَّى الذي: لم يوصِ بشيءٍ، لكن هذا لا يكفي أَبدًا لتحقيق العدل، في التَّوزيع.

إنّ التّوزيع القَرَابي المفصَّل في الفرائض يُعَدّ بمثابة « الأَرْضيّة » الأَساسية لتوزيع التَّرِكة. إلاّ أَنّ هناك ظروفاً، تمّ توزيع التَّرِكة وفْقَها، هو ما يحقِّق العدل، بشكل **تطبيقي**، والوصيّة وحدها، يفترض أَنْ تقوم بهذا الدور.

في التّحصيص الإِرْثي يسود مبدأُ: أَنْ يأْخذ كلٌّ حسبَ درجته القَرَابيّة من الميت: (الفرائض). أَمّا في الوصيّة فالهيْمَنَة لمبدإِ: أَنْ يأْخذ كلٌّ حسب جهوده وأَعماله ومساهماته، التي تكون قد دخلت في تكوين ثَرْوة المتَوَفَّى، أَوْ ساعدت بأَيّ شكل من الأَشكال، في تنْميتها، إنّ الاعتقاد في النسخ والتسليم بتناسُخ أَحكام القرآن، صرَفَ شُرَّاح النصّ في الإسلام، فقهاءَ ومفسِّرين، عن إدراك **التَّكامُل** الموضوعي في القرآن، بينما كانت فكرة التكامُل، فرضاً علميّاً، يقود المتمسّك به إلى نتائج قيِّمة في مجال البحث القرآني، كما أَنّ

دخول رحاب النُّصوص بدون فكرة **التَّكامُل** الموضوعي، والتسليم المسبق بوجوده، يجعل الشَّارح أَمام خضمّ كبير من نصوص، تبدو له دلالاتها ومعانيها، حتى مع تدقيق النظر فيها، متعارضةً، عندها يقوم باستحضار الحلّ السريع السَّهْل، وهو: الحُكم بإعدام دَلالة النصّ المتأَخّر النُّزُول.

إنّ التكامُل الموضوعي الذي يهيْمِن على الخطاب القُرْآني، إنشائِه وخَبَرِه، في كَوْنيّاته وأَحْكامه، هو أَنْ تُذكر أَجزاءُ الموضوع الواحد، من موضوعات العالم، مفرَّقَةً في سُوَرٍ مختلفة، غير أَنَّ تلك الأَجزاء، إذا أُحسن لأْمُهَا وتنظيمها، تكوّن في ما بينها موضوعاً تشريعيّاً متناسقاً، أَوْ تشريعاً مكتملاً خالياً من الثَّغَرات الكبيرة، وبنفس الطريقة تكوّن الأَجزاءُ القُرْآنيةُ المتفرِّقةُ: (الآياتُ والعباراتُ الخَبَريّةُ) موضوعاً كَوْنيّاً أَوْ اجتماعيّاً مكتمِلاً، كلّ جزءٍ أَوْ آية يملأُ الفراغ، في المعنى والدَّلالة، الذي تركه الجزءُ السابق، حتى تكتمل المسأَلة في النِّهاية وهي بدون **فَرَاغَاتٍ** كبيرة* أَوْ حلقات هامّة مفقودة، من مسائل الكَوْن، والمجتمع، والتَّاريخ، مهمّة التَّأْويل والشَّرح، في كلّ حِقبة تاريخيّة جديدة، هي: **إِعَادَةُ** ترتيب أَجزاء الموضوع القُرْآني الواحد، سواء كان هذا الموضوع تشريعياً أَمْ كَوْنياً أَمْ اجتماعياً، وبناءُ جسده من الأَجزاء المفرَّقة داخل الكتاب، ثم وضع كلّ جزءٍ في مكانه الصّحيح من جسم الموضوع أَو المسأَلة، إلى أَنْ تستوي مسأَلةً مكتمِلةً، أَيْ بدون نقصٍ أَوْ فراغ كبير، بما يشبه تماماً لعبةَ: الـ (PUZZLE).

إنّ موضوعات التّاريخ والحضارة والكَوْن والمصير والشَّريعة والأَخلاق والمجتمع، تتواجد داخلَ تلافيف الكتاب مقطَّعةً إلى أَجزاء كبيرة وصغيرة، رئيسيّة وثانويّة، وليس

* - نقول يستحيل ملْءُ الفراغ تماماً، في أَيّة قضيّة قُرْآنية، لأَنّ ذلك يمثّل، إنْ حَدَثَ، نهايةَ الاجتهاد وتوقُّف التأْويل، فالتأْويل جهدٌ عقليّ، يرمي دائماً إلى مَلءِ الفَرَاغَات التي تتبدَّى له في النصوص، من أَجل تكوين موضوعات مكتمِلة، لكن هذه الفراغات المملوءة بالاجتهاد التأْويلي، تتعرّض، بمرور الزمن، للانهيار، بسبب تغيّرات المجتمع والمعرفة وتطوُّرِهما، فيُلجأُ مرةً أُخرى إلى ملءِ فراغات طارئة بين النصوص، وهكذا..

التَّأْويلُ[**] شيئاً آخَرَ سوى **إعَادَةِ** تركيب هذه الأَجزاء من أَجل الخروج بنظريّات وأَفكار وموضوعات مكتمِلة، وعندئذٍ نقول عنها إنها موضوعات قُرْآنية[***]. ونقترف خطأً فادحاً إذا حكمنا على أَحد هذه الأَجزاء من الخطاب القرآني العامّ: (نصّ أَوْ آية) بأَنّه: فَضْلَةٌ، في الموضوع، أَيْ منسوخ، كما يزعم الفقهاء والمفسّرون، و: زَائِدٌ فضْلةٌ، كما يرى النُّحَاةُ في الدَّرْس النَّحْوي، كلّ ذلك كفعل الميكانيكي الفاشل، حين يستبعد قطعةً من آلة جديدة، فيزعم، بعد الفكِّ وإعادة التَّركيب، أَنّها زائدة. وهذا يرينا أَنَّهُ، من التّصوُّرات العامّة، تنبع دوماً كافّة أَنواع الشَّرح والتأْويل، فالفكرة العامّة إذا شاعت بين العلماء في عصْرٍ ما، خاصّة العصرَ النّموذجي عندنا في الإسلام – المئة الأُولى والثَّانية – يرى فيها المتأَخرّون « **إجماعاً** » للسَّلَف، فكلُّ تأْويل أَوْ فهْمٍ للنصّ فيما بعد، يتمّ انطلاقاً من هذه الفكرة، لأَنها «مُسَلَّمَةٌ»، وبالتالي تكتسي طابع الوضوح والبداهة في الأَذهان يفوق بداهةَ ظاهر الخِطاب الإلهيّ، بل إنّ هذا الظاهر « المتبادِر» من معنى الخطاب لا يُلْتَفَت إليه بجانب ضغط الفكرة العامّة السائدة، إنها هي التي تولّد المعنى وتنتج الشروح، وليس النصّ، إنّ التصوُّر العام المهيمِن، هو أَفكارٌ سائدة مسلّمٌ بصحّتها، أَيْ بدون إعادة اختبار أَوْ مراجعة أَوْ نقاش، فالنصوص والآيات ليست حرَّة في أَنْ تقول ما تريد، من دلالات ومعانٍ، تحت ضغط الأَفكار السائدة في عصرٍ ما، نعم إنها تُشرح وتُؤوَّل، ولكن لكي تتَّفق مع الفكرة السائدة، – كفكرة النَّسْخ هنا مَثَلاً– وتنسجم مع الرأْي العام، ولو كان رأْياً فجّاً خاطئاً

[**] – التَّأْويلُ: الجمْعُ والإصلاحُ والتَّدْبِيرُ، أُنظُر: لِسَان العَرَب، (ط دار المعارف، مصر. د ت). مادّة أَوَلَ. وهو هنا: جمْعُ أَجزاء، من نصوص الكتاب، والتأْليف بينها، لبناء النَّظَريّات العامّة والأَفكار المكتمِلة، ولا التفاتَ لما سينهار من هذه النَّظَريات بمرور الوقت، المهمّ هو إعادة الجمْع والتَّدْبير لصياغة الأَفكار مرةً أُخرى.

[***] – من العبث حَصْرُ الموضوعات القُرْآنية، أُنظُر: صبحي عبد الرؤوف عصر: المعْجَمُ الموضوعي لآيات القرآن الكريم، (دارالهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر 1990)، عَدَدُ الموضوعات في الكتاب 156 موضوعاً!!. إنّ موضوع الكتاب هو العالم والمصير، وبالمثل، حين يتعذّر حَصْرُ موضوعات العالم، يتعذَّرُ حَصْرُها داخلَ الكتاب كذلك.

ومخالفاً لظاهر النصّ، وهكذا فـ: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ – إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الموتُ، إِنْ تَرَكَ خَيْرًا– الوصيّةُ للوالِدَيْنِ والأَقْرَبِينَ، بالمعْرُوف حَقّاً عَلَى المتَّقِينَ.) تعارض قوله تعالى: ﴿ولأَبوَيْهِ لكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾) وقَوْلَهُ: ﴿فإِنْ لم يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُث﴾)**النِّسَاء/11**. إِذَنْ فما **كَتَبَهُ** اللهُ، وجعله حَقّاً على المتّقين، كما جعله رسوله كذلك، في الحديث الصّحيح، مُلْغَى لا معنى له، فقد: «رُوِي عن ابن عمر، وأَبي موسى، وسعيد بن المسيَّب، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير، ومحمّد بن سيرين، وعكرمة، وزيد بن أَسلم، والرَّبيع بن أَنَس، وقتادة، والسُّدي، ومقاتل بن حيان، وطاوس، وإِبراهيم النَّخعي، وشُريح، والضّحاك، والزّهري: أَنَّ هذه الآية، آيةَ البَقَرة، منسوخةٌ، نسختها آيةُ الميراث– النِّسَاء.»[31]، أَيْ منسوخة عند طبقة الصَّحَابة والتَّابعين، وهذا كافٍ لجعل آيةِ الوصِيّة منسوخة إِلى الأَبَد، ففي ثقافتنا الإِسلامية، العبرة بالمتقدِّم لا بالمتأَخِّر، فرأْيُ عامِ هذه الفترة من تاريخنا، وفكرتها السَّائدة حول معاني الأَشياء والنصوص: يفوقُ النصوصَ ذاتَها، أَوْ أَنَّهُ لا فرقَ بين رأْي عامّ السَّلَف، ومنطوق الخطاب.

قال الشَّافعي: «وما وَصَفْتُ، مِنْ أَنَّ الوصيّةَ للوارِث، منسوخةٌ بآية المواريث، وأَنْ لا وصيّةَ لوارِثٍ، ممّا لا أَعرِف فيه عن أَحَدٍ ممّن لقيتُ خِلافاً»[32]. الرّأْيُ العامّ السَّائد، إِذَنْ، على أَيام السَّلَف، حول هذه المسأَلة، هو« لا وصيَّةَ للوارِث». ضدّ النصّ القرآني الصّريح: (الوَصيَّةُ للوالدَيْنِ والأَقْرَبِينَ).

ينبغي أَنْ نسجِّل هنا أَنَّ فكرة: لا وَصيَّةَ لوارِثٍ، «المضادّة للنصّ الإِلهيّ، لم تكن إِجماعاً» بين السَّلَف، كما توحي بذلك عبارةُ الشَّافعي، وإِنما كانت: **رأْياً عامّاً**، أَوْ عُرفاً شائعاً، كما قال في موضع قريب: «لم نعلم أَهْلَ العِلْمِ في البلدان اختلفوا» في أَنَّ الوصيَّةَ للوالدَيْنِ منسوخة. والفرق واضحٌ وكبيرٌ بين **الرَّأْي العامّ**، و**الإِجماع**، الأَوّل يعني: مجموع المواقف والآراء والقناعات المتوافِقَة، لفئةٍ من الناس، حول مسأَلةٍ ما، في فترة محدَّدة من

---

[31] - ابن كثير: المصدر السابق، البَقَرة/180.

[32] - الشَّافعي: المصدر السابق. 99/4.

التاريخ، أَمّا الثاني فيعني: المواقف والآراء والأَفكار الممحَّصة علميّاً، السائدة في فترةٍ ما، حول موضوعٍ ما، فالرَّأْي العامّ مؤسَّس على مجرَّد « التَّوَاضُع » العُرْفِي العامّ، غير الممحّص، حول مسأَلةٍ ما، أَيْ بدون تحقيق علمي لمضمون هذا « التَّوَاضُع »، أَمَّا الثَّاني فمؤسَّسٌ على التَّحقيق العلمي، والاختبار المتكرِّر لمضمون « التَّوَافُق العامّ »، هل يتّفق فعْلاً، (التَّفْسيرُ)، مع ظاهر الخطاب: أَوْ مع حقائق الواقع الخارجي: فالرَّأْيُ العامّ العلمي السَّائد في فترةٍ ما، قد لا يصير متَّفِقاً مع الوقائع المحسوسة، بعد تَكرار التَّجَارِب والملاحظات، مدّةً من الزمن، فيتحوَّل هذا الرَّأْيُ إِلى: تاريخ للعِلْم والتَّفْسير، وهو نظريَّاتٌ وشروحٌ لم تعُد قادرة على تفسير الواقع وتأْويل الخطاب، لأَنّهما: (**الواقع** الخارجيّ، و**الخِطَاب** اللُّغَويّ) المستَنَدُ الدائم لأَيّ كشْفٍ جديد، أَوْ تأْويلٍ مبتَكَر، وبالمثل، قد يغدو الرَّأْيُ العامّ التفسيريّ أَو الفِقْهي، السّائد، غيرَ متَّفِق مع ظاهر الخطاب الإِلهيّ العام: الكِتَاب، ولكن من الذي يجرؤُ على كشْف التَّبَاعُد بين **الرَّأْي العامّ السَّلَفي** – التَّقْليدي–، في الفقه والتَّفْسير، وبين **نُصُوصِ الكِتَابِ؟**، بعد أَنْ حوّل التلاميذ المتأَخِّرون، مُوَاضَعَات السَّلَف ورؤَاهم ومُسَلَّماتهم، إِلى إِجْمَاعَات «عِلْمِيّة»، بل إِلى: حُجَجٍ دِينيّة، تفوق حُجَّةَ النصِّ الصَّريح*، على الرّغم من أَنّ تجربتهم الخاصّة بهم مع الكتاب، من أَشكال التّديُّن العَمَلي، ومستويات الفَهْم النَّظَري له، **تاريخيّةٌ** محْضة، محكومةٌ بظروف القرن السابع أَو الثامن الميلادي[33]، وليست نموذجيّة أَوْ مثاليّة بلغت مستوى: « الأَصْلِ»، المجمَعِ على معناه، فما بالك أَنْ يتحوَّل هذا الإِجماعُ، أَوْ بالأَحرى: الرَّأْيُ العامّ، الذي ساد المئةَ الأُولى، إِلى: **ناسِخٍ للأَصْل/ النصّ**.

---

* - في مسائل الفِقْهِ والعقيدة والتّفْسير، من كُتُب التُّراث، وفي سياق الاحتجاج الفِكري والمذْهَبي، تسود عبارات مثل: « أَجْمَعَ العُلَماءُ على أَنّ...» و« الجمهور على أَنّ...» و: « هذا الرأْيُ يخالفُ القُرآنَ والسُّنةَ وإِجماعَ السَّلَف.»...إلخ. وهذا أُسلوب خَطَابِيٌّ، أُي جمهوري حَشْدي، يُلجأُ إِليه في تأْليب الجموع، ضدّ المخالف في الرَّأْي، لقمْعِهِ والتَّشْهير به، وإِذا عُدْتَ لتفحُّص المسأَلة في مصادرها الأَصلية، لا تجد شيئاً من هذا الإِجماع المدَّعَى على المخالف.

33 - أُنظُر، حسن التُّرابي: تَجْدِيدُ الفِكْرِ الإِسْلامي، (دار الشعب، قسنطينة، الجزائر 1990) ص 136.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّه، ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ **فاطر/32**. لقد اصطفانا الله نحن المتأَخِّرين، كما يدلُّ على ذلك سياقُ الآية، ونَسَبَنَا إليه، سبحانه، نسبةَ تحبيب: (عِبَادِنَا)، وأَوْرَثَنَا كتابَهُ، خالصاً من أَيّ تحديداتٍ معنوية أَوْ تصرُّفاتٍ تأْويلية لصيقةٍ به أَوْ مصاحبةٍ له من أَيِّ فترة كانت، وإلاَّ فقد كثيرًا من خصائصه الإلهيّة بمقدار ما يخالطه من فُهُوم وتأْويلات بشريّة، أَوْ يتحدَّد بها، وتوجّه دلالاتِ أَلفاظه، أَوْرَثَنَا اللهُ كتابَهُ، ولم يوْرِثْنَا تفسيرَهُ ومعناه؛ لأَنّ ذلك موكول إلى عقولنا وعقول أَجيال المستقبل، ليؤدّيَ كلُّ جيلٍ، عبرَ تطوُّر الزمن، دورَهُ المقدَّر له، من الاجتهاد المطلوب، في كشْف خبايا الوحْي، وينجز تجربته التاريخيّة الخاصّة به من الفهْم والتأْويل كنتاجٍ عمليّةٍ غير متوقِّفة على مرِّ الزَّمن، لتدبُّر الكتاب.

وفي موضع آخر، نجد تأْكيداً لهذه الفكرة: أَجيال التَّاريخ تَرِثُ الكتاب، ولكنها لا تَرِثُ معناه وتفسيره، إذِ المطلوب منها، أَو الواجب عليها هو: **إِنْتَاجُ** معنى الكتاب، لا وِرَاثَتُهُ، قال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ **القِيَامَة 19/**. فقد تكفَّل الله بحفظ القرآن نصّاً مجموعاً، وأَمر رسولَهُ باتِّباع تِلاوته، أَيْ لفْظه المسموع، دون زيادةٍ فيه، أَوْ حذفٍ منه، لكن الله تعالى ضمِنَ لنا شيئاً آخَرَ غير سلامته اللَّفظية: (القِرَاءة المتَوَاتِرَة)، وهو: « بَيَانُهُ »، أَيْ معناه وتفسيره، ورَاخَى اللهُ زَمَنَ تحقُّقِ هذا البيان: (ثُمَّ). إنّ التَّفْسير، أَوْ بَيَان الكتاب لمعناه، عمليّة مستمرّة إلى الأَبَد، لم يأْمر الله رسوله باتِّباع بيانه، كما يَتَّبِع قراءتَهُ؛ لأَنّ القراءة إلهيّة، موقوفة، خُتمت بوفاته (ص)، أَمّا البيان، أَو التَّفْسير، وإِنْتَاج المعنى، فعَمَلٌ بشريّ، بَدَأَ بعد هذه الوفاة، ولن يَتَوَقَّف.

مضمونُ آية القيامة يتناغم مع مضمون آية فاطر هذه، أَنَّ القرآن سوف تتوالى آياتُهُ بالنزول حتى تُجمَع كتاباً مكتمِلاً سليماً من أَيّ تغيير، في اللَّفظ أَوِ التِّلاوة، بعدها يبدأُ تَوَارُثُ الكتاب بين الأَجيال، في رحلة لا تنتهي مع **تَعَقُّلات** الوعْي الإنساني له عبر التَّاريخ.

إنَّ تجدُّد المعنى لأَلفاظ الكتاب واختلاف التأْويل، وإنتاجَهُ المتكرِّر في الزَّمَن، مرتبطٌ بعمليّة « التَّدبُّر » المرغّب فيها، أَو الواجبة: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ **النِّسَاء/82**.

ستبدو لنا دلالاتُ النُّصوص متعارضةً مع ذاتها، أَوْ مع العالم الخارجي، إذا لم نتدبَّر معناها جيِّداً، أَوْ إذا اكتفينا بنتائج التدبُّر الموروثة عن السّابقين: (التَّفْسير المنْقُول)، لكلِّ جيلٍ تدبرُّهُ الخاصّ به للكتاب، أَيْ فهْمُهُ وتفسيره، لأَنّ التدبُّر، في جوْهره، قِرَاءةٌ فرديَّةٌ **خَاصَّة** وحرّة للخِطاب، ورُؤْيَةٌ **مختلِفَةٌ** للمعنى، ينتجها كلُّ جيل لنفسه، أَوْ حتى كلُّ شخْصٍ لذاته، أَمّا بدون هذا الإنتاج الخاصّ للمعنى: (التَّفْسِير المختلِف)، في عصرٍ ما، فلا نقول عن أَهله، إنهم قد تدبَّروا الكتابَ.

يمكننا أَنْ ندّعي، إذَنْ، أَنّه بدون تجديدٍ في المعنى، وإنتاجٍ لتفسيرٍ مختلِف، فإنَّ التدبُّر لم يقع، بالرّغم من أَهمّيته القصوى في كلِّ جيل، قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ **ص/29**. ليس الخِطابُ هنا، موجَّهاً للكُفَّار، كما يُظنّ، ولكن للمُؤْمنين، أَيضاً، أَفرادًا وجماعات وعصورًا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ **محمَّد/24**، والنَّتيجة الطبيعيّة التي تنجُمُ عن أَيّ تدبُّر خاصٍّ ومختلِفٍ للخِطاب، أَو التَّفَكُّر في الكَوْن، هي دوْماً، تحصيلُ فهْمٍ **جديد**: يتخطَّى المأْلوف الشائع من التفسير القائم ويتجاوزه إلى: « مَعْنى » آخَرَ أَكثر صحَّة.

القرآنُ يعلِّمنا أَلاّ نثْبُتَ على فهْمٍ واحد للنصِّ والعالم، وهذا جوْهر الرُّوح العلميّة التي تكفل للبشر التقدُّم الدَّائم نحو الحقيقة والكمال، لم يطلب منا أَنْ نغيّر الشَّائع المأْلوف، من الأَفكار والتفسيرات، من أَجل التغيير، فالأَفكار والنظريَّات الخاطئة، لا يمكن الإطاحة بها أَوْ تخطئتها إلاَّ بعد أَنْ تستكمل دورها التَّاريخي المقدَّر لها أَداؤُهُ، وإنما حثَّنَا القرآنُ على أَنْ: «نُفكِّرَ» و: « نَتَدَبَّرَ » نصوصَ الكتاب وأَحداثَ العالم والتَّاريخ، بشكل **دَائمٍ ومتَكَرِّر**: بعد ذلك فالنتيجة الطيِّبة للتدبُّر المتواصل حاصلة لا محالة، وهي: **مَزِيدٌ من التَّقَدُّم نحوَ الحقيقَةِ**، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ **سَبَأ/46**.

وقال: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِن النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾ **الرُّوم/8**، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا* فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ **الأَعْراف/185**، وقال: ﴿قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ **يُونُس/101**، النَّظَر والتدَبُّر والتفَكُّر، إدراكات **حسّية** وعمليَّات **عقليّة** متضافرة، لا تتوقَّف يوْماً ما، بواسطتها نصنع تفسيراتٍ للنصّ والعالم، وبواسطتها كذلك، نُفَنِّدُ — بعد فترةٍ تقصُر أَوْ تطول — هذه التَّفْسيراتِ نفسَها ونتجاوزها إلى غيرها، ماذا يضيرنا في شيءٍ، لو قُمْنا بمراجعة الكثير من إجماعاتنا التَّفْسيريّة للخِطاب الإلهيّ، ونظريّاتنا العلميّة السَّائدة، عن الواقع الفِيزْيائي والاجتماعيّ والنَّفْسيّ، حينَ يزيدنا ذلك اقتراباً من ظاهر النصّ، ومن وحقيقة الواقع، في الوقت الذي لا يختلف فيه العلماءُ والمنهجيُّون أَنّ الواقع التَّجْريبي والحِسّي هو سيِّد النَّظَريّات ومحكّ الأَفكار، إِذْ أَنّ التَّجْرِبة والملاحظة، أَولى، دوماً، من « الفِيزْيَاء »، أَو النَّظَرية العلميّة

* - «النَّظَرُ» في القرآن، يردُ بمفهومٍ يخالف ما هو سائدٌ به في الثَّقَافة الإسلامية، إِذْ يشيع فيها بمعنى: تأَمُّل المعقولات والحِجَاج في قضاياها المجرَّدة، والانتصار لبعضها وتفنيد الآخر، كما هو معروف عند الفلاسفة والمتكلّمين، أَمّا في القرآن، فيأْتي الأَمر بالنَّظَر في العالم والتّاريخ: «أُنْظُرُوا» بمعنى: واجب الملاحظة الحسّية البَصَرِيّة للأَشياء المادّية والوقائع الاجتماعية والتاريخية، ثمّ تجريدها لإدراك القوانين المتحكِّمة فيها. المنهج القرآني في بسْطِ أَدِلّة وجود الله وعنايته بالعالم، منهج حسِّي واقعي، خطواته هي: ملاحظة الأَشياء والوقائع أَوّلاً، ثمّ تجريدها بالتأَمُّل العقلي، لاستخلاص الأَسباب والنتائج في عالم المادّة، لا في عالم الأَفكار والبناءات المنطقية، ثمّ الوصول أَخيراً إلى مرحلة: الاعتبار، وتعني في المفهوم القرآني: البحث عن الوظائف والحِكَم لبِنْيَة الوجود وحركته وتطوُّره، ودلالة ذلك على الله، إِذْ لا معرفةَ موضوعيةً بالعالم الخارجي بدون ملاحظة حسّية، واللهُ تعالى لا يُستدلّ عليه بمعزل عن عالم الأَشياء المادّية. لقد بنى اللّاهُوتُ الإسلامي أَدِلّةَ العقائد على أُسُسٍ منطقيّة وعقليّة مجرّدة فارغة من المضمون الحسّي، فامتلأَت هذه الأَدِلّة بمضامين ثقافية وإيديولوجيّة خاصّة بتصوُّرات المرحلة السَّلَفية ومسلَّمَاتها الفكرية، في الوقت الذي يظنون أَنهم يصوغون أَدِلّةً ذات إقناع خالد للعقول في جميع العصور.

السَّائدة حولَ الواقع[34]، كذلك الأَمْرُ مع الخِطاب الإلهيّ، **النَّصُّ** والتمسُّك بظاهر معناه، أَوْلى من جميع التَّفْسِيرات البشريّة التي تمّتْ له حتى الآن، والمدوَّنَة في باطن المجلَّدات، فالمطلوب أَلاّ نُلقي بالاً بالمتداوَل الشَّائع، من الأَفْهام والتأْوِيلات والآرَاء، إذا تبيّن أَنّها غير متَّفِقة مع ظاهر الخِطاب، بل نطرحها ونقذف بها إلى زاوية: تاريخ الفكر والتَّفسير، من المكتبة الإسلاميّة، وإلاّ جعلنا النصَّ تابعاً للتَّفْسير، والأَصْلَ للفرع، والإلهيَّ للبشريِّ، والثَّابتَ للمتغيِّر. ينبغي دوماً التقرُّب من « ظاهر النصّ » تقَرُّباً لا ينتهي مع الزَّمَن، إذْ أَنّه، أَيْ هذا التقرُّب الدَّائم، يشكِّل، في واقع الأَمْر: تاريخَ التفسير، فالنصُّ هو كلُّ شيءٍ ومعيارُ كلِّ تأْويلٍ، وأَوْلى من كلِّ فهْمٍ، ولو كان إجماعاً استمرَّ قُرُوناً.

الهوامش:

1- ابن كثير الدّمشقي: **تفسير القرآن العظيم**، (دار الثقافة، الجزائر1990).

2- ابن منظور: **لِسَانُ العَرَبِ**، (طبع دار المعارف، مصر، د.ت).

3- البُخَاريّ (محمّد بن إسماعيل): **صَحِيحُ البُخَاريّ**.كتاب **الوصايا**. **باب**: إِنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِياءَ خيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا الناسَ.

وكتاب: الوصايا، باب: **الوصايا**، وقول النبيّ(وَصِيّةُ الرَّجُل مَكْتوبةٌ عنْدَهُ)، وقول الله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ، إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ، إِنْ تَرَكَ خَيْراً، الوَصِيّةُ للوالدَيْنِ والأَقْرَبِينَ).

4- باول ديفيز: **القُوَى العُظْمَى**، ترجمة ميادة نزار، (وزارة الثقافة والاعلام، بغداد 1989).

5- حسن التُّرابي: **تَجْدِيدُ الفِكْرِ الإِسْلامي**، (دار الشعب، قسنطينة، الجزائر 1990).

6- الرّازي (فخر الدّين): **المَحْصُول في علم أُصول الفقه**، دراسة وتحقيق، جابر العلواني، (مؤسسة الرسالة، بيروت.د.ت)

---

[34] - أُنظُر: سالم يفوت، وعبد السلام بن عبد العال: دَرْسُ الإبيستمولوجيا، (دار توبقال للنشر. المغرب 1992). ص 73. و: سالم يفوت: العَقْلانيةُ المعاصِرَةُ، بين النَّقْد والحقيقة.(دار الطليعة بيروت 1989) ص 87. إذْ يقول: «أَصبح العقلُ ملزَماً بأَنْ يتعلّم من التّجربة والخِبرة، وبأَنْ يتكيّف بهما». فظاهر النصّ، والواقع الكَوْني، هما مِعيارُ الحقيقة، وما سواهما تأْويلاتٌ بشريّة مؤَقَّتة، في حاجة دائمة إلى: إصلاح.

7- رشيد رضا (محمّد): **تَفْسِيرُ القُرْآنِ الحَكِيمِ**، المعروف **بتفسير المنَار**، (ط2، دار المنار، القاهرة 1947).

8- سالم يفوت، وعبد السلام بن عبد العال: **دَرْسُ الإِبيستمولوجيا**، (دار توبقال للنشر. المغرب 1992).

9-الزّركشي (بدر الدين): **البَحْرُ المحيط**، في أُصول الفقه، تحريرعمر سليمان الأَشقر(وزارة الأَوقاف والشؤون الإِسلامية، ط 1، الكويت 1988).

10- الزّمَخْشَريّ (محمود): **الكشّاف عن حقائق غَوَامِضِ التّنْزِيل**، (دار الكتاب العربي، بيروت1987).

11- سالم يفوت: **العَقْلانيةُ المعاصِرَةُ**، بين النَّقْد والحقيقة. (دار الطّليعة بيروت 1989).

12- سَحْنُون بن سعيد التنوخي: **المُدَوَّنَة الكبرى**، كتاب **الوصايا**، الأَوّل، (دار صادر. بغداد، د ت).

13- السّيوطي (جلال الدّين): **الإِتْقَان في علوم القرآن**، (دار إِحياء العلوم ط، 1، 1978)، باب: عَدَد كَلِمَات القُرْآن.

14- السّيوطي: **تَنْوِيرُ الحَوَالِكِ**، شَرْحٌ على موطَّإِ مَالك، (دار الكتب العلمية، بيروت1976).

15- السيوطي (جلال الدّين): **الدُّرّ المَنْثُور في التفسير بالمَأْثور**، تحقيق عبد المحسن التركي، ط 1، مؤسسة الرسالة، القاهرة.2006.

16- الشّافعي (محمّد بن إِدريس): **الأُمّ**، (دار المعرفة بيروت، د.ت).

17- الشّوكاني (محمّد علي): **إِرشَادُ الفُحُولِ إِلى تَحْقِيقِ الحقّ من عِلْمِ الأُصول** (دارالكُتُب العلمية، بيروت، د.ت).

18- صبحي الصالح: **مَبَاحِثُ في عُلُوم القرآن**، (دار العلم للملايين، بيروت، 1981.)

19- صبحي عبد الرؤُوف: **المُعْجَمُ الموضوعي** لآيات القرآن الكريم، (دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر 1990).

20- الطَّبَري (محمّدبن جرير): **جَامِعُ البَيَانِ عَنْ تأْويلِ آيِ القُرْآن**، (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1980).

21- القرطبي (محمّد بن أَحمد): **الجامِعُ لأَحكَامِ القرآن**، والمبيّن لما تضمّنه من السنّة وآيِ القرآن.تحقيق عبد الله التركي، مؤَسسة الرسالة.القاهرة.2006.

22- مالك بن أَنس: **المُوَطّأُ**.باب: **الأَقضية**، الحديث رقم: 1492.(ما حَقُّ امرئٍ مسلمٍ، له شيئٌ يوصي فيه..)

23- مسلم (أَبو الحسين بن الحجّاج القشيريّ النّيسابوريّ) **صَحِيحُ مُسْلِم**، كتاب: **الوَصِيّة**، الحديث رقم 1627.

وحديث: (لم تكن نبوّةٌ قطّ إلاّ تَنَاسَخَتْ)، كتاب: **الزهد والرقائق**، الحديث رقم: 2967.

24- هينز باجلْز: **الشَّفْرةُ الكَوْنيّة**، ترجمة محمد بيومي. (سجل العرب، القاهرة، 1984).